جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأمن في الساحل الإفريقي

مطبوعة جامعية ألقيت على طلبة السنة ثانية ماستر، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الأستاذة:

حكار حنان

أستاذ محاضر ب

السنة الجامعية: 2025/2024

مقدمة:

تعد منطقة الساحل الافريقي من بين أبرز المناطق الحيوية التي تشهد تفاعلات سياسية وأمنية كثيفة ضمن النظام الدولي، نظرا لما تنطوي عليه من رهانات جيوسياسية عميقة وتحديات إنمائية وأمنية معقدة، وتمتد هذه المنطقة عبر شريط جغرافي يفصل بين شمال افريقيا وجنوبها، وتضم عددا من الدول ذات الخصوصية السياسية والجغرافية مثل موريتانيا، النيجر، مالي، بوركينافاسو والتشاد، وتكمن أهمية هذه المنطقة في موقعها الاستراتيجي كهمزة وصل بين شمال افريقيا وغربها، بالإضافة الى غناها بالموارد الطبيعية، وتنامي أدوارها في ملفات الأمن الإقليمي والدولي، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية.

وفي سياق العلاقات الدولية أصبحت منطقة الساحل الافريقي محورا لتقاطع مصالح قوى دولية وإقليمية كبرى من بينها فرنسا، الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي ، الصين وروسيا، فضلا عن تدخلات فاعلين غير دولتيين كالجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وهذا الحضور المكثف يعكس تعدد الرهانات الجيوسياسية التي تطرحها المنطقة لاسيما في ظل هشاشة الدولة ، ضعف مؤسسات الحوكمة، وتكرار الانقلابات العسكرية، مما يجعل من الساحل الافريقي منطقة ذات طابع استراتيجي معقد يتجاوز الاطار المحلي الى الأبعاد الإقليمية والدولية.

وقد ساهمت الأزمات الأمنية والسياسية المتلاحقة في إعادة تشكيل المقاربات الدولية تجاه المنطقة، حيث باتت السياسات المتبعة تمزج بين المقاربة الأمنية والدبلوماسية والتنموية مع التركيز المتزايد على دعم الجيوش المحلية وتعزيز القدرات المؤسساتية في مقابل تنامي الانتقادات بشأن نجاعة هذه الاستراتيجيات وتأثيراتها الفعلية على استقرار المنطقة ، كما تعيش بعض دول الساحل تحولات عميقة في تحالفاتها الخارجية، مثل الانسحاب من المنظمات الإقليمية أو إعادة التموقع تجاه قوى جديدة، ما يعكس ديناميكية عالية في العلاقات الدولية.

وعليه فإن دراسة الساحل الافريقي من منظور العلاقات الدولية تمكن من فهم طبيعة التنافس الجيوسياسي وتقييم السياسات المتبعة من قبل الفواعل المختلفة، وتحليل كيفية تفاعل دول المنطقة مع محيطها الخارجي ضمن بيئة دولية تتسم بالتغير والتعدد في مراكز النفوذ.

وسنحاول من خلال هاته المحاضرات المبرمجة خلال السداسي الأول من السنة والموجهة لطلبة السنة ثانية ماستر دراسات أمنية واستراتيجية التطرق لأهم الموضوعات المتعلقة بالأمن في هذه المنطقة ومختلف التفاعلات الدولية المؤثرة عليه بالإضافة الى تقديم دراسة مستقبلية حول سيؤول اليه الوضع الأمني فيها وذلك وفق مجموعة من المحاور التي تم اعتمادها وفقا ل Canevas الخاصة بالمادة وهي كما يلي:

محتوى المادة:

المحور الأول: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي.

المحور الثاني: جذور وأسباب الصراعات في الساحل الافريقي.

المحور الثالث: المسار التاريخي للصراعات في الساحل الإفريقي

المحور الرابع: المقاربات الأمنية لدراسة المعضلة الأمنية في الساحل الافريقي.

المحور الخامس: استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي.

المحور السادس: الإستراتيجية الأمريكية تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي.

المحور السابع: الإستراتيجية الفرنسية تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي.

المحور الثامن: مستقبل الصراعات في الساحل الافريقي.

المحور الأول: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي.

يتميز فضاء الساحل الإفريقي بفقدانه لتعريف واضح يحدده رغم الاهتمام البحثي الملحوظ مؤخرا بهذه المنطقة، ولم يصغ الاتحاد الإفريقي تعريفا واضحا لهذه المنطقة ولا المنظمات الإقليمية التي تشترك في جزء من الساحل الإفريقي مثل: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أو اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء الذي لم يحدد هو الآخر هذه المنطقة بدقة وفي مقابل ذلك أخذ الفكر الغربي (برغم عدم انتمائه لهذه المنطقة) يحدد حدود المنطقة ونظرته إليها

وبعد الاستقلاليات الحديثة لدول الساحل حافظ الاستعمار على روابط خاصة مع مستعمراته السابقة ففرض عليهم قبول بناء الدول حسب الحدود الاستعمارية السابقة، ونتج عن هذا بروز صراعات كان للإرث الاستعماري دور في بروزها، وقبل الشروع في تقديم تعريف للساحل الإفريقي وجب بداية تحديد الطرح الابستيمولوجي للمصطلح من حيث اللغة والاصطلاح.

لغة: الساحل من اللغة العربية وهو سحل بمعنى ثوب لايبرم غزله أي لايفتل طاقتين، أو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن، وقيل : السحل ثوب أبيض رقيق ويقال : سحلوه أي لم يفتلو سداه ، وقيل : السحيل أي الغزل الذي لم يبرم، فأما الثوب فإنه لايسمى سحيلا ، ولكن يقال للثوب سحل ، والسحل والسحيل أيضا: الحبل الذي على قوة واحدة، وسحله، يسحله، سحلا، فانسحل : أي قشره ونحته وكشطه كقول الرياح تسحل الأرض بمعنى تنحتها، والساحل شاطئ البحر أو ريف البحر، فاعل بمعنى مفعول لأن الماء سحله أي قشره أو علاه، وحقيقته أنه ذو ساحل من الماء إذا ارتفع المد ثم جزر فجرف ما مر عليه.[1]

أما في اللغة الفرنسية فقد عرف قاموس **Larousse** كلمة الساحل أنها الحدود الساحلية المتواجدة في شمال إفريقيا وهي عبارة عن تلال ساحلية أين يكون لديها مناخ البحر الأبيض المتوسط وزراعة مكثفة (كروم، الزيتون، الخضراوات)، مثال على ذلك الساحل الجزائري، أما في جنوب الصحراء فهو

[1] جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، موسوعة لسان العرب، المجلد الحادي عشر، بيروت، دار صادر، ، د س ن ، ص ص327،328.

مصطلح يشير الى منطقة الفصل بين المناخ الصحراوي والمناخ السوداني الأكثر رطوبة، وتغطي منطقة الساحل سهوب شائكة بأشجار الأكاسيا والبوباب[1]، وفي اللغة الإنجليزية قدمت موسوعة Encyclopaedia Britannica تعريفا للساحل على أنه المنطقة شبه القاحلة في غرب وشمال وسط افريقيا الممتدة من السنغال شرقا الى السودان ، وهي تشكل منطقة انتقالية بين الصحراء القاحلة الى الشمال، وحزام السافانا الرطبة الى الجنوب، ويمتد الساحل من المحيط الأطلسي شرقا عبر شمال السنغال وجنوب موريتانيا وهو الإنحناء الكبير لنهر النيجر في مالي وبوركينافاسو وجنوب النيجر وشمال شرق نيجيريا وجنوب وسط تشاد وجنوب السودان[2] .

اصطلاحا: للساحل عدة تسميات أطلقت على المنطقة لتعبر عن وضعيات وحدود جغرافية وأنثروبولوجيا اختلفت باختلاف وجودها عبر الأزمنة والمدلول الحضاري الذي أنتج المصطلح،

ويلاحظ أن منطقة الساحل عرفت عدة تسميات أهمها: بلاد السودان (الشرقي والغربي)، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي والمصطلح غير المتعارف عليه هو السهل الإفريقي[3].

أما **تاريخيا** فقد عرف الساحل في الأدبيات التاريخية بوصفه حزام التماس بين شمال إفريقيا وجنوبها، كما كانت تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان، غير أن هذه التسمية يتم التمييز فيها بين السودان الشرقي والغربي، فالأول هو كل المجال الذي يمتد من غرب دارفور إلى المحيط الأطلسي بين موريتانيا والسنغال وغامبيا بينما يشمل السودان الشرقي دارفور وما وراءه شرقا أي السودان الحالي واريتيريا واثيوبيا وجيبوتي.[4]

---

[1] Etienne Gillon et autres, Pluri dictionnaire Larousse , Librairie Larousse , Paris , France, 1977, pp 1229، 1230 .

[2] The Editors of Encyclopedia Britannica , Encyclopaedia Britannica, viewed 06April2025, http//:www.vritannica.com/place/sahel/

[3] ناصر بوعلام، ص 19.

[4] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا، ط 1، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2014، ص 9.

وعلى غرار التعريف التاريخي للساحل هناك **التعريف الجغرافي** اذ يعتبر هذا الأخير شريطا جغرافيا يمتد من المحيط الأطلسي غربا الى البحر الأحمر شرقا وتقر مساحته بثلاث ملايين كلم مربع وتحدد بعض الأبحاث تلك المنطقة بين خطي العرض 12 ° و20 ° ويتراوح مناخه بين شبه الجاف جنوبا وجاف شمالا، ويتميز شريط الساحل بهشاشته وفقره وهو ممطر موسميا، ويعرفا نموا ديمغرافيا كبيرا ، وبحسب هذا التعريف والدراسات الجغرافية فإن الساحل يشتمل على أجزاء من 12 بلدا وهي: وسط موريتانيا وجنوبها، شمال السنغال، غامبيا، جنوب مالي، النيجر، التشاد، أقصى شمال بوركينافاسو، نيجيريا، ووسط السودان وجنوبه، اريتيريا، أقصى شمال اثيوبيا، جيبوتي.[1]

أما **المفهوم الجيوسياسي** للمنطقة فقد عرف تمددا واتساعا دائما ولم يعد محصورا في بلدان الساحل والصحراء المعروفة وفقا للمقصود الجغرافي وإنما توسع بحسب إعادة التعريف المتكررة للإقليم ، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة محورية في العلاقات والتفاعلات بين إفريقيا الاستوائية وشمال إفريقيا، كما بين إفريقيا والمشرق العربي وحوض البحر المتوسط، وفي هذه المنطقة العازلة هناك عوامل عدة تؤدي الى هشاشتها وعد استقرارها أهمها أنها مساحة ممتدة وشاسعة وصعبة الضبط ولا تكاد تفصل بينها حدود طبيعية وتضاريسية بل هي في اغلبها حدود عشوائية موروثة عن المرحلة الاستعمارية كما يتزايد الصراع فيها على الموارد الطبيعية من غاز وبترول ومعادن مختلفة، ومن ثمة صارت مسرحا جديدا للصراع والتنافس الدولي.

وتشير المعطيات الجيوسياسية الى أن منطقة الساحل الإفريقي بحكم ماتتمتع به من خصوصية تحولت الى فضاء انكفاء استراتيجي أو كما يسمى في الأدبيات الأمنية ب "قوس الأزمات " انطلاقا من الأزمات الاثنية المستعصية بالسودان والتشاد والشروخات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر مالي وموريتانيا ووصولا الى الإرهاب والجريمة المنظمة(الإتجار بالبشر، تجارة السلاح والمخدرات)، ف 73بالمئة من دول الساحل الافريقي تعرضوا لحروب أهلية، و 29 بالمئة من هذه

[1] نفس المرجع، ص 10.

الدول تتحكم فيها سياسات عائدات الموارد الطبيعية، و 30 بالمئة يعانون الاحتباس وسط جيران سيئين وشح الموارد، و 76 بالمئة خضعوا لعهود طويلة من الحكم غير الرشيد والسياسات الاقتصادية الفاشلة.[1]

أما بالنسبة للمنظور الجزائري للساحل الإفريقي، فالجزائر ترى في الساحل مجموعة من الدول تنقسم وفق مقتضيات ما تمليه أجندة سياستها الخارجية، وطبيعة مصالحها والقضايا التي تربط الجزائر بالدول المعنية، والتي تشمل كل من مالي والنيجر وموريتانيا على الأخص، فالملاحظ من خلال التجمعات الإقليمية والتوجهات الجزائرية لحصر التهديدات الأمنية القادمة من منطقة الساحل عن طريق إنشاء مجلس رؤساء أركان دول الساحل ولجنة الأركان العملياتية المشتركة أنه كان تركزها منصب على هذه الدول الثلاث أين أصبحت تعرف بالاصطلاح الجيوأمني ب " دول الميدان".[2]

وعموما فإن منطقة الساحل الافريقي تعتبر منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب ، ويمتد غربا من السنيغال عبر موريتانيا ، مالي ، بوركينافاسو ، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان وحتى اثيوبيا شرقا، وفي الغالب يستعمل مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول الثمانية التي تنزوي تحت تجمع اللجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف [3](CILSS). وكثيرا ما يتم توسيع الإمتداد الإقليمي للمنطقة لاعتبارات جيواقتصادية [4]، لتشمل جزر الرأس الأخضر وأقصى الجنوب الجزائري ومعظم دول الساحل حبيسة مغلقة باستثناء السنغال موريتانيا المطلتين على المحيط الأطلسي ، وتقارب مساحة الإقليم العشرة ملايين كيلومتر مربع 64 بالئة منها صحراء قاحلة ، و30 بالمئة منها أراض صالحة للزراعة، ويتجاوز عدد سكانها المائة مليون نسمة بقليل.

---

[1] بول كولبير ، مليار نسمة تحت خط الفقر، تر: هيثم جودت نشواتي، المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، 2010، ص 157.

[2] ناصر بوعلام ، مرجع سابق، ص21.

[3] شاكر ظريف ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية: التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية،2010/2009، ص 39.

[4] جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، جامعة سطيف 2، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 330.

الخريطة رقم01 : الحدود الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي

المصدر : قوي بوحنية: الجزائر والهواجس الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات: على الرابط الإلكتروني:

http//:studies/aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.HTML

كما تعد دول الإقليم الافقر عالميا نظرا لضعف المؤشرات الاقتصادية لدول المنطقة التي تتشارك جملة من المؤشرات أبرزها:

تتراوح نسبة الامية في دول المنطقة من 42 بالمئة من مجموع السكان في موريتانيا الى 83 بالمئة في النيجر وتعد نسبة الأمية في الساحل من أعلى المعدلات عالميا.

- تصنف أربعة دول هي: النيجر، تشاد، مالي وموريتانيا في قائمة أفقر 15 دولة في العالم، وتتراوح نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر بين 43 بالمئة الى 54 بالمئة.
- تعد دول المنطقة معبرا دوليا لتجارة المخدرات والهجرة السرية المتجهة نحو أوروبا.

- ضعف الموارد المالية لمعظم دول المنطقة جعلها عاجزة عن تمويل معظم المشاريع التنموية.
- يضرب الجفاف دول الإقليم من حين لأخر مؤديا الى نفوق ملايين الماشية وانجراف التربة، وتراجع الإنتاج الزراعي، مما يفاقم معاناة السكان ويفضي الى انتشار المجاعات والأوبئة والأمراض أبرزها: الملاريا والسل الرئوي
- عرفت معظم دول المنطقة حروبا أهلية ذات طابع عرقي وديني ومازالت تداعياتها مستمرة الى اليوم.
- تعتمد الكثير من دول الساحل على تحويلات المهاجرين المغتربين من أبنائها، حيث تشكل هذه التحويلات في دولة مثل مالي ما نسبته 52 بالمئة من الناتج المحلي الخام.[1]

ويرى الأستاذ **مهدي تاج** بأن منطقة الساحل الافريقي تنطبع بسبعة " معاينات مفتاحية " لفهم جيوبوليكية المنطقة على نحو أنها:

1. منطقة استراتيجية: من زاوية الجيوبوليتيكا البحرية تعد المنطقة مرآة البحر الأبيض المتوسط، وفضاء حيا متاخما لدول مشاطئة، تتقاسم شعوبها ذات الأعراق واللهجات والديانات المختلفة معابر التبادل التجاري، كما انها تعد مهدا للعديد من الحضارات القديمة، تتوسط منطقة الساحل الافريقي كل من شمال القارة الافريقية " البيضاء" الذي يضم كل من الجزائر ، المغرب، تونس، ليبيا ومصر، وهي كلها دول متوسطية ، وما يعرف بدول جنوب الصحراء" السوداء ".[2]

2. **منطقة تشهد جملة من " الحركات الأزموية" المعقدة:** والتي خلفت حالات متعددة من الإضطرابات الأمنية لا تقتصر فقط على اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية بقدر ماترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة ، المتاجرة بالمخدرات وكذا الأسلحة ، وبالنظر الى أن هذه الدول هي دول هشة على مستوى البناء السياسي وضعيفة التنمية على المستوى الاقتصادي

[1] الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الافريقي ومعبر الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط الالكتروني:
http//:studies .aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.HTM

[2] mahdi taje et autre,la securité du sahara et du sahel, France, CEREM , December 2009, P11.

ومنعدمة التجانس على المستوى الاجتماعي ، مايجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتنامية أمرا صعبا خاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقوية وكذا الحسابات الجيواستراتيجية للدول الكبرى

بالنظر لخارطة النزاعات الداخلية التي تشهدها افريقيا يمكن تعريف الساحل الافريقي بقوس الأزمات انطلاقا من الصراعات الاثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان، دارفور)، التشاد وصولا الى الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر مالي وموريتانيا.[1]

3. منطقة رمادية : يقصد ب "رمادية " منطقة الساحل الافريقي بأنها تشكل مجالا خصبا لتغلغل الحركات الإرهابية، وحتى إمكانية استحواذها واستخدامها لأسلحة حساسة، مثل: الأسلحة الكيماوية ، الباليستية، المناورات الجوية .... نظرا لهشاشة " البناء الدولتي " فيها وصعوبة مراقبة حركة الجماعات الإرهابية والمتطرفة من طرف الأنظمة القائمة لضعف إمكاناتها وشساعة الرقعة الجغرافية.

4. **هشاشة وضعف الدولة القومية في المنطقة**: والتي يمكن تحليلها على مستويين: **الأول: سياسي /اجتماعي** يمكن ارجاعه الى فشل الدول الجديدة التي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الانثربولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي للدول، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الاثنية أو الجهوية على الحياة السياسية للكثير من دول الساحل والى الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا ، قبليا وعرقيا، وهو ما أثر سلبا على مستوى التجانس الاجتماعي وحركيات الاندماج المجتمعي، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما يؤدي الى حدوث أزمات مثل دارفور في السودان، التوارق في مالي والنيجر، الاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الاثنية والقبلية في تشاد، غياب العدالة التوزيعية (اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا) وهو مايولد حالة من الاحتقان السياسي والإحباط الاجتماعي الذي يدفع حركات التمرد والمعارضة

[1] عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري . مالي أنموذجا . أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة 01 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017، ص90.

للتمرد والعنف السياسي (مطالب التوارق في النيجر للاستفادة من واردات انتاجوتصدير اليورانيوم أبرز مثال على ذلك)

والثاني : اقتصادي يعود الى تدهور اقتصاديات دول المنطقة وضعف بناها التحتية ما جعلها تصنف ضمن افقر الدول عالميا، بل وضمن الول التي لا تتطور بشكل ملحوظ Pays Moins Avancés PMA.

5. الضغط السكاني / الديمغرافي : تشهد المنطقة نموا سكانيا رهيبا حيث تقارب الكثافة السكانية فيها 3.1بالمئة ، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان فيها خلال25 سنة، وهو مايشكل تهديدا حقيقيا للأمن الإنساني والغذائي خاصة في كل دول الإقليم، وعليه فإن هذا المؤشر سيتحول الى تهديد غير مباشر للأمن الإنساني.[1]

6. فضاء يستجيب لتوترات (مركز / محيط) : تضع الجيوبوليتيكا " دول القوس الساحلي " المهمشة والضعيفة والتي تتطلع لتغيير الوضع القائم الذي خلفته الحركة الاستعمارية المحيط " تحت رقابة " المركز"الذي يعمل على الإبقاء على الأوضاع في المنطقة كما هي لضمان سيطرته على الموارد والمقدرات الطبيعية لدول المنطقة

7. مسرحا للتنافس الدولي: بعد ان عانت منطقة الساحل الافريقي من تهميش دولي أيام الحرب الباردة وبعدها، أصبحت اليوم . خاصة بعد احداث 11 سبتمبر والحرب الدولية على الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة . محل أطماع ومحاولات استقطاب واحتواء القوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا الولايات المتحدة الامريكية والصين، بالنظر لأهمية المنطقة استراتيجيا باعتبارها حلقة وصل ومنطقة عبور بين جنوب القارة الافريقية وشمالها المطل على البحر الأبيض المتوسط، وهي مسوغات جعلت المنطقة عرضة للعديد من التجاذبات التي افرزت صراعا غير معلن بين عدة قوى دولية على رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين.[2]

[1] نفس المرجع السابق ، ص 9491.

[2] [2] mahdi taje et autre, p 13.

خصائص الجغرافيا السياسية في منطقة الساحل الإفريقي:

أولا: الخصائص الطبيعية: تزخر المنطقة بثروات هامة جعلت منها قطبا اقتصاديا حيويا، وأهم هذه الثروات:

1-الطاقوية:

تضم القارة الافريقية حوالي 10 % من المخزون العالمي للنفط ، أي ما يقدر ب 6,125 مليار برميل ويتواجد معظمه بنسبة 60% في منطقة الساحل الافريقي وتحديدا في ثلاث دول منتجة أهمها نيجيريا هذه الأخيرة أكثر الدول الافريقية احتواء للمخزون النفطي حيث يمثل 35 % من إجمالي احتياطي القارة الافريقية من النفط ضف الى ذلك اكتشاف مؤشرات نفطية هامة، أصبحت واقعا ملموسا في التشاد التي تقدر احتياطا قدرة انتاج يمكن ان تصل الى 250000 الف برميل في اليوم، ويفترض أيضا وجود من 3 الى 5 مليار برميل من البترول مع قدرة انتاج يمكن ان تصل من 250000 الى 300000 برميل.[1]

وايضا تبلغ احتياطات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8 % من نسبة الاحتياطات العالمية ويتوزع أكثر من 50 % في دولتين هما نيجيريا والجزائر.[2]

وتعتبر منطقة الساحل من المناطق المهمة التي تطبق عليها مشاريع النفط والغاز الاستراتيجية وكمثال عن هذه المشاريع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجيريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بامكانيات سنوية تصل الى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا

---

[1] حكيمة علالي ، البعد الأمني في السياسة الخارجية : نموذج الجزائر ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011/2010، ص120.

[2] صيفي مشاور،دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الافريقي ، مجلة الحوار الفكري، جامعة ادرار ، قسم العلوم السياسية ، 2013 ، ص 221.

ويصل الى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي ، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين هذه الدول في 03 جويلية 2009.[1]

وفضلا على ماتحتويه افريقيا من كميات معتبرة من الثروة النفطية والغازية هذه الأخيرة تتميز بكونها سهلة الاستخراج والتسويق وذلك بحكم الموقع الجيواستراتيجي للقارة الافريقية خاصة بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

الخريطة رقم02: الموارد الطاقوية في منطقة الساحل الافريقي

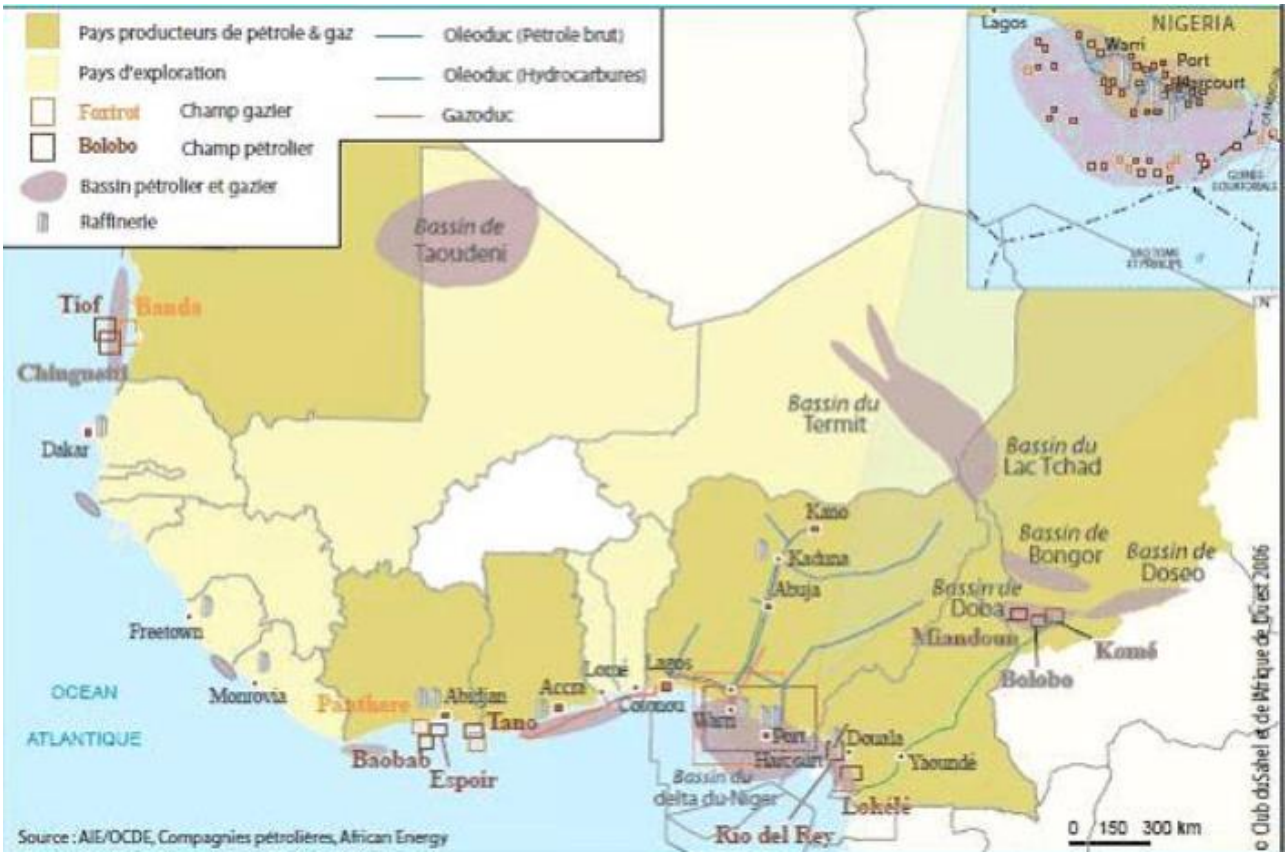

المصدر :

Pour une approche globale de sahel, on cite: http://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-7208.htm

[1] Jaques Giri, le sahel au XXIéme ; un essai de reflexion prospective sur les sociétés sahéliennes, Paris: Karthala, 1989,p. 190.

2.**المعدنية:** يتمتع الساحل الافريقي بثروات معدنية هائلة مثل: الألماس والنحاس والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل تشاد واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب 100 مليون طن إضافة الى وجود النحاس ويقدر الاحتياطي ب 3,27 مليون طن من النحاس عالي الجودة فالنيجر تتوفر على موارد منجمية عدة كالحديد الرصاص الزنك القصدير الألمنيوم الذهب واليورانيوم الخام، حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الأولى في قائمة الصادرات اذ يتواجد بكميات معتبرة في ثلاث مناطق من النيجر ويقدر الاحتياطي منه ب 280 الف ، أما مالي فتعتبر صناعة التعدين فيها من الصناعات الأساسية، ويتم الاعتماد على استخراج الذهب والفوسفات والنحاس والألماس، إضافة الى استمرار موريتانيا في انتاج الحديد والنحاس الذي يقدر انتاجها ب 100 مليون طن سنويا كما تستمر في انتاج النحاس حيث يقدر احتياطه ب 3,27 مليون طن من النحاس عالي الجودة حيث تمثل موريتانيا بهذا الاحتياط مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا.

وأهم معدن موجود في المنطقة اليورانيوم ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر ب 280 الف طن تستغله شركة سوسيل الفرنسية ، بحيث تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في انتاج اليورانيوم بنسبة 7,8 % من الإنتاج العالمي وتغطي مانسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي من اليورانيوم بالإضافة للشمال التشادي فهو ينتج سنويا حوالي 1000 طن من اليورانيوم.[1]

[1] Club de Sahel et del'afrique de L'oust, Existe.til des guerres justes ?, le monde diplomatique ,N 38, mai .juin 2009: 28 . 29 .

الخريطة رقم 03: الموارد الأولية الموزعة بدول الساحل الافريقي

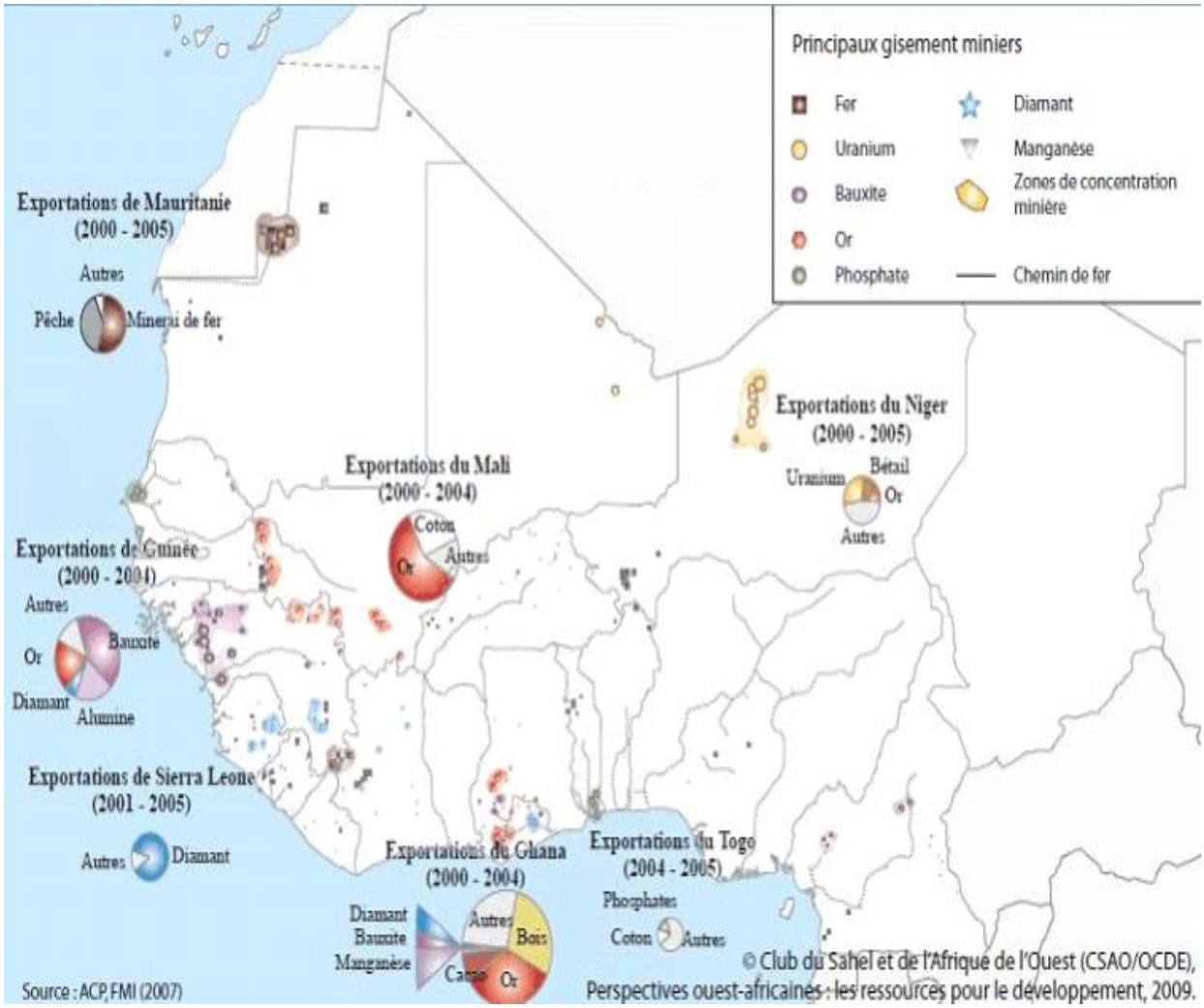

المصدر :

Le sahara par les cartes un espace riche, parcouru et convoité, disponible sur :

Http://la.story.over.blog.com/2015/05/le.sahara.par.les.cartes.html

2-**الموارد المائية**: تعد إفريقيا ثاني قارة بعد استراليا مصنفة من ناحية الجفاف إلا أن التقديرات تشير إلى أن القارة السمراء تمتلك حوالي 4 آلاف كيلومتر مربع من المنابع المائية العذبة والمتجددة سنويا، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالمعاناة التي تعيشها الشعوب في مناطق أخرى من المعمورة ومن المتوقع جدا أن تكون المنطقة محل صراع آخر باعتبار أن التوقعات تؤكد أن الحروب المستقبلية

تتعلق بأزمة المياه، في ظل غياب اتفاقيات دولية أو ثنائية في منطقة الساحل لتنظيم استخدام الموارد المائية.[1]

الخريطة رقم04: الموارد المائية في دول الساحل الإفريقي

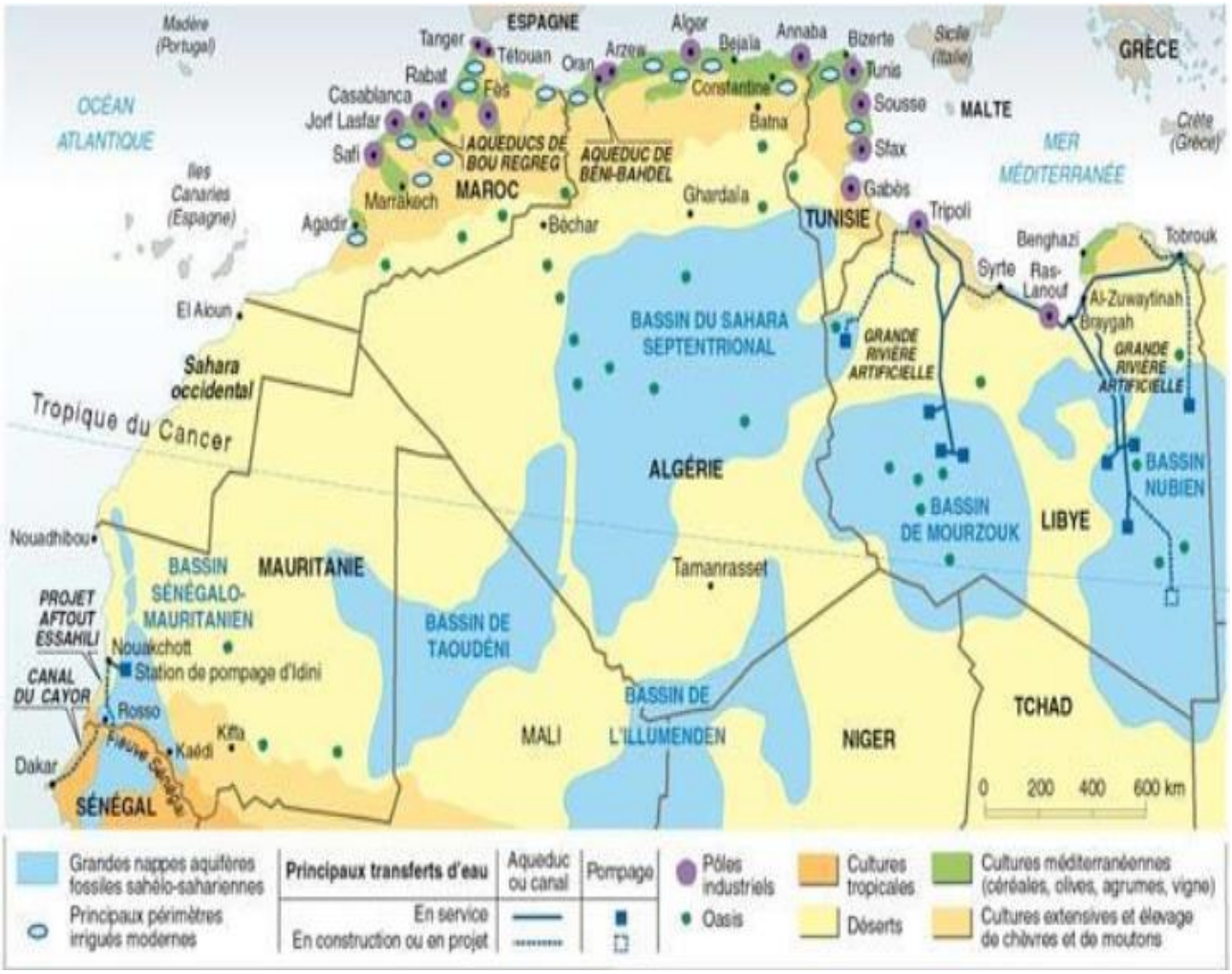

المصدر :

Le sahara par les cartes un espace riche,parcoure et convoité .op.cit.

[1] علي حسين باكير ، التنافس الدولي على افريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، 2009، ص15.

ثانيا: الخصائص الجيوسياسية للسكان

1-الكثافة السكانية: تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بكثافة سكانية مرتفعة نوعا ما يقابلها في ذلك وجود تنوع كبير في الاتجاهات الدينية والعرقية مقارنة بمناطق أخرى في العالم، حيث قارب عدد سكان المنطقة حوالي 100 مليون ساكن، وأهم مايميز الكثافة السكانية في المنطقة وجود اختلالات واضحة في توزيعها[1]، وتشترك دول الساحل في نفس الخصائص الديمغرافية كوجود كثافة سكانية مرتفعة جدا بالعواصم السياسية مقارنة بباقي المناطق الأخرى، مثلا في موريتانيا يقطن ربع السكان في العاصمة نواكشوط أما المناطق الأخرى فتتميز بكثافة سكانية منخفضة جدا (1 نسمة في كل كيلومتر مربع) كما أن البدو الرحل يسيطرون على تسعة أعشار المساحة، وفي مالي تضم العاصمة باماكو أكثر من 1.5 مليون نسمة مايمثل 12% من العدد الإجمالي للسكان.، أما النيجر تضم العاصمة نيامي مايقارب 6% من السكان والملاحظ أنها أقل مقارنة بمالي وموريتانيا ويفسر ذلك بوجود نهر النيجر الذي يضم على جوانبه كثافة سكانية هائلة خاصة في ثلاث مدن زيندر، مارادي وتاهوا بالقرب من الحدود مع نيجيريا وبوركينافاسو ، والتشاد تضم العاصمة نجامينا لوحدها مايتعدى 8% من مجموع السكان ، أما السودان فتضم العاصمة الخرطوم حوالي 20% من السكان.[2]

2- التنوع العرقي: يشكل التنوع العرقي من بين أهم مميزات المنطقة وغالبا يبرز هذا التنوع بين السكان ذوي البشرة الأفتح الذين يقطنون الجزء الشمالي وبين السود الذين يقطنون الجنوب، ففي موريتانيا ينتمي ثلثا السكان الى المور وهذه النسبة تشمل الحراثيين وهم الخدم السود الذين يعيشون في خدمة أسيادهم البيض وتعتبر موريتانيا منطقة تقاطع وصراع بين المور العرب والبربر والسود الأفارقة، وفي مالي 23 عرقا موزعة على خمس مجموعات: المانديغ (بامبرا، سونينكي، مالنكي، بوزو) ، البولزار (

[1] Girard . Francois Dumont, La Geopolitique des population du sahel, dans: La Sécurité du sahara et du Sahel, Cahier du CREM , n 13, Paris, Décember 2009: p. 33

[2] Ibid.p34.

بال، توكولو)، البولتاييك(بوبو، سينوفو، منيانكا) والصحراويين (مور، طوارق ، عرب)، وسوغاي[1]، أما النيجر فهي مقسمة على ثلاث مناطق في الغرب جرما وشنغاي وفي الوسط الهاوسا، وفي الشمال الطوارق بالإضافة إلى مجموعات أخرى أقل، أما السنغال تشتمل على كل من الولوف والبولار والسيرير، ومنه يمكن القول أن المنطقة تحمل تعقد في التركيبة العرقية أو مايسمى بفسيفساء الاثنية ، كما لابد من التنويه لنقطة مهمة وهي أن هذه التركيبات الاجتماعية معقدة لأن توزيعها خضع للاستعمار الأوروبي ومصالح الدول الغربية وأبرز دليل على ذلك الطوارق المقسمة على العديد من الدول[2].

3-اللغة والدين: هناك تعداد ديني كبير في المنطقة يختلف بين المسلمين والمسيحيين والوثنيين، لكن غالبا يعد الإسلام هو الأكثر انتشارا، ففي موريتانيا دين الدولة الرسمي هو الإسلام مع وجود حرية ممارسة الشعائر للبقية، أما في مالي 96% تقريبا مسلمين والبقية مسيحيين ووثنيين، في النيجر 95% من السكان مسلمين، بوركينافاسو تضم 50% مسلمين و40% وثنيين، و10% مسيحيين[3]، أما السودان فشماله مسلم وجنوبه مسيحي، وتقسيم الجنوب وانفصاله كان من بين أبعاده الأبعاد الدينية ، ونتيجة لهذه التناقضات الموجودة في الساحل امتزج الدين الإسلامي بالعادات الإفريقية وأصبح مايسمى في الأدبيات الافريقية " الإسلام المؤفرق" والذي يتمثل عادة في الطرق الدينية والتي استطاعت أن تتكيف مع هذه العادات مثال الطريقة التيجانية والتي لعبت دورا كبيرا في المجالات السياسية والاقتصادية[4].

أما عنصر اللغة فهناك تنوع كبير أيضا بين اللغة العربية ولغات المستعمر خاصة الفرنسية والإنجليزية، إضافة للغة المحلية للشعوب والقبائل المختلفة، ففي موريتانيا مثلا نجد أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللهجات المحلية مثل البولار والسوتيكي والوولوف، أما في مالي اللغة الرسمية هي الفرنسية هي والنيجر بالإضافة إلى اللهجة الأكثر تداولا وهي الهوسا، وفي التشاد الذي

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001، ص 171.

[2] صيفي مشاور، مرجع سابق: ص 222.

[3] Massa Coulibaly , Anne Hatloy, les questions religieuses et ethniques au sud de mali, Rapport Fafo , n .06.2015 .: P.10.

[4] United States Department of State, Human Rights and labor, niger 2013 , p.01.

يعد أكبر بلد متعدد اللغات نتيجة للتنوع العرقي وتعد الفرنسية هي اللغة الرسمية وتم إضافة اللغة العربية سنة 1993 لكن عدد قليل يتكلمها.[1]

وإجمالا فإن سكان الساحل الافريقي بتعددهم الإثني والعرقي واللغوي والديني، فإنهم يعيشون وضعيات سوسيو-ثقافية وصحية صعبة:

- ضعف الدخل الفردي: مجمل الدخل الفردي ل 9 دول لا يتجاوز 1.4 % من الناتج الداخلي الخام لفرنسا وفي حدود 15% من رقم معاملات " جينرال موت ورز" الأمريكية لصناعة السيارات، لذلك فإن معدل الدخل الفردي لا يتجاوز 500 دولار، كما أن نسبة الفقر المدقع 47 % من السكان، أما على مستوى مؤشر التنمية البشرية فإن أغلب البلدان في حدود 0,25، علما أن فوارق واضحة في الدخل برزت بين سكان المدن من جهة وسكان الأرياف من جهة ثانية ف 10 % من جملة السكان يحتكرون ثلث الثروة.
- وضع غذائي وصحي صعب للغاية: تتعدد المجاعات في اغلب الساحل الافريقي نتيجة تتالي سنوات الجفاف وتراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعاره وفقدانه في الأسواق، وهو ما يسهم بصفة مباشرة في انتشار المجاعة والأوبئة والأمراض مثل السل والملاريا وحتى فقدان المناعة المكتسبة خاصة في ظل فقدان الرعاية الصحية والأدوية المناسبة والقادرة على تقليص هذه الآفات.
- انتشار الأمية والجهل: إن عدد الأطفال المسجلين في المدارس لا يتجاوز في أحسن الحالات الثلث وهو ما يسفر تفشي الأمية في كل الأوساط خاصة في الأرياف وبالأخص في صفوف الإناث.[2]

[1] صيفي مشاور، مرجع سابق، ص 223.

[2] الطيب بروال، الأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م دفي العلوم السياسية تخصص الأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1، 2019/2018، ص 93.

الخريطة رقم 05: الكثافة السكانية لدول قلب منطقة الساحل الافريقي

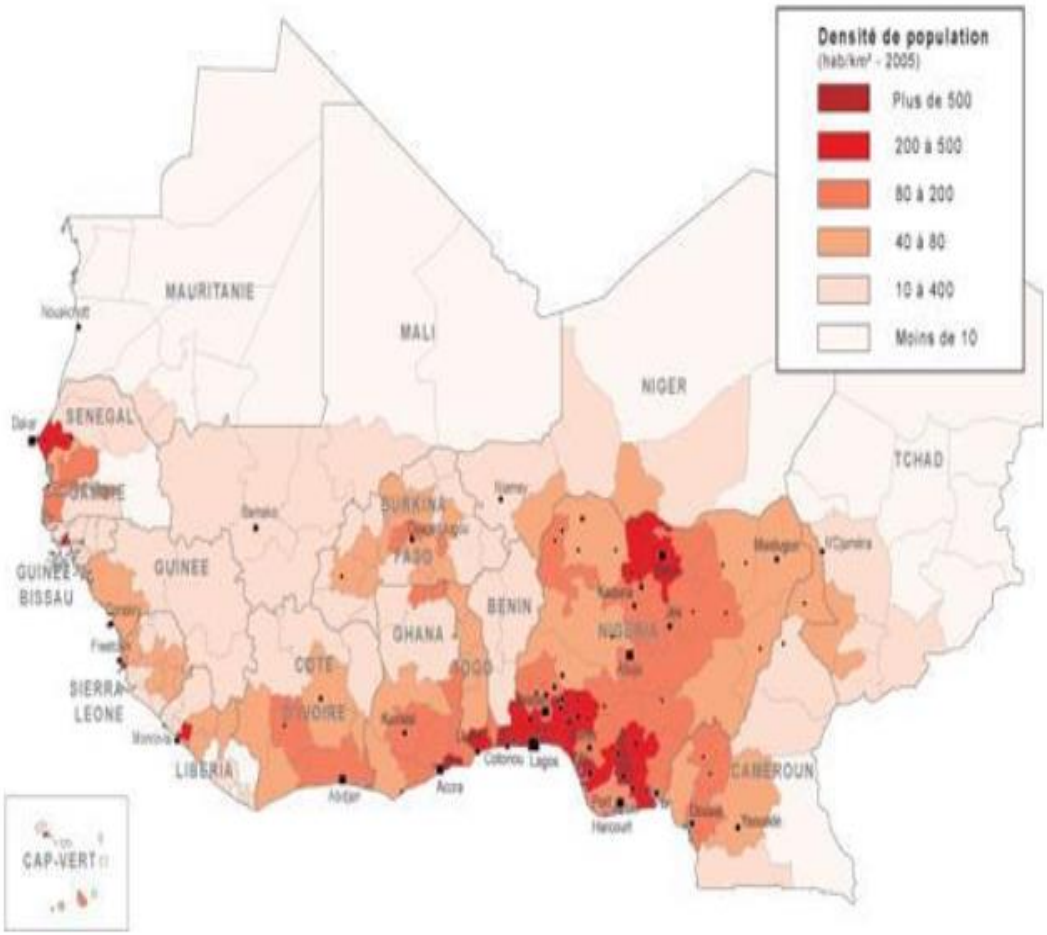

المصدر:

Le sahel un terreau propice au développement de la criminalité, disponible sur: http://goodmorningafrika.blogspot.com

المحور الثاني: جذور وأسباب الصراعات في الساحل الإفريقي

يمكن اختصار مجموع هذه العوامل في نقاط عدة تتمثل خاصة في:

أولا: الأزمات الداخلية في الساحل الافريقي

من المعلوم أن دول الساحل الافريقي دول حديثة العهد بالاستقلال، ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها، كما أنها فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وبناء دول ديمقراطية تتميز بالمساواة في الحقوق والواجبات هذا الفشل نجم من تراكم مجموعة من العوامل من أهمها: نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراعي الحدود الأنتربولوجية للمجتمعات المحلية فجعل المجتمعات العرقية منفصلة ومفككة ما أدى الى حالة اللاستقرار في هذه المنطقة وأضعف من سيادة الدول، اضف الى ذلك غياب فلسفة المواطنة في هذه الدول وانتشار ظاهرة الفساد السياسي وضعف الأداء المؤساتي والذي أدى الى عدم وجود آلية للوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفاعلية والمصداقية مما يجعل تدخل طرف ثالث لحل النزاع أو الأزمة أمر حتمي وضروري أما من الناحية الاقتصادية ففشل دول الساحل الافريقي يظهر من كون اقتصاديات هذه الدول متدهورة ، ففي الميدان الزراعي نجد أن الموارد الزراعية غير مستقرة في معظم دول الساحل نتيجة الظروف المناخية الصعبة ، وهذا ما يساعد على انتشار البطالة والفقر وهما عاملان أساسيان للتمرد والتطرف ويقدم مناخا خصبا للتجاذبات الخارجية لدول المنطقة. [1]

ثانيا : الوضع السياسي في الساحل الافريقي: هناك جملة من المتغيرات التي سببت حالة من اللاستقرار الأمني في المنطقة ومن جملتها نجد:

المتغيرات السياسية الداخلية : حيث سيطرت موجة من نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في معظم الدول الافريقية بشكل أوجد صور الصراع على السلطة وذلك

[1] أمحند برقوق ، الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر (2008)، ص.02.

بممارسة جميع اشكال العنف وقد كان ذلك عبر حالات الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية والحروب الأهلية المتكررة، [1]لذلك يمكن القول ان الدولة في القارة الافريقية عموما تعاني من مجموعة أزمات مختلفة ومترابطة مع بعضها في الوقت ذاته: كأزمة بناء الدولة ، أزمة التعددية السياسية ، أزمة العلاقات المدنية والعسكرية، أزمة الإنجاز الاقتصادي ، أزمة الشرعية السياسية.

ودول الساحل الافريقي بشكل عام تمر بأزمة ضاربة في عمقها ، فالتهديد الأمني النابع من التصدع الحاصل في أبنية النظام السياسي لهذه الدول أدى الى سلبية في الأداء الوظيفي وعلى الشرعية، وهذا ساعد في وجود الاعتبارات التالية:

- وجود هوة كبيرة وعدم اتساق بين وظائف المؤسسات السياسية للدولة في منطقة الساحل الافريقي وبين الوظائف المنصوص عليها في اللوائح والدساتير لدول تلك المنطقة.
- عنصر الانتقالية وسرعة التغيير مما يشكل عجزا داخل هذه الدول.
- استيراد الأنظمة السياسية لدساتيرها والتي غالبا لا تخدم مجتمعات هذه الدول فهي نتاج التبعية للمستعمر ومرتبطة به فقط.[2]

فالدولة كعنصر يتم التعامل معه داخل مجتمعات الساحل الافريقي على انه شيئ يكتسب بالقوة والدولة ليست أسمى غاية تسعى تلك المؤسسات السياسية لتحقيقها بل هي وسيلة لاخضاع وضمان بقاء الحكم وان لم يحدث هذا ظهر اللأمن واللاستقرار الداخلي في الدولة.

ثالثا: المشكلة الاثنية في منطقة الساحل الافريقي:

تتميز التوليفة المجتمعية في منطقة الساحل الافريقي بالتنوع الاثني وقد ظهر ذلك على المستوى التاريخي ، وبناءا عليه فإن أحد مداخل المشكلة الأمنية في تلك المنطقة يكمن في الاحتمالية المتزايدة للنزاعات الاثنية ومشكلة التكامل الوطني في هذه المنطقة وفي القارة الإفريقية بصفة عامة ومثال ذلك ما حصل في منطقة القرن الإفريقي من أزمات ومنطقة الحزام السوداني،

[1] حمدي عبد الرحمان، افريقيا والقرن الواحد والعشرون ـ رؤية مستقبلية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 1997، ص 9.

[2] عزالدين شكري، أزمة الدولة في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر (1992)، ص 48.

فهذه الأزمات ظلت ولا تزال حبيسة الحسابات الإثنية منذ السنوات الأولى من الاستقلال، وهذا يقودنا الى حقيقة أساسية كون المستعمر ساهم في الوقوف ضد الحركات الانفصالية وذلك باستعمال القوة ومن جهة أخرى ساهم في تفجيرها وإعادة بعث مطالب الانفصال والتفكك بعد انتهائه خصوصا مع ارث كبير من الأحقاد التاريخية والتقسيمات الجغرافية والتي رأت فيها الكثير من هذه الإثنيات وحتى الدول اجحافا في حقها وهضما لحقوقها التاريخية في سيادة هذه المناطق.

لقد عانت دول منطقة الساحل الافريقي من إشكالية " بناء الدولة القومية Nation –State والتي تعني أن ولاء الأفراد والجماعات هو الولاء للدولة القومية كأسمى حد، وعليه يكون تفاعل مختلف الجماعات داخل الدولة على حد السواء دون استحضار انتماءاتهم الاثنية والعرقية[1]. كما يمكن أن نعد هذا مدخلا مهما للنزاعات والتهديدات الأمنية التي مست منطقة الساحل الافريقي .

والحقيقة أن جل النظم السياسية الافريقية الحديثة جابهت العديد من الإشكاليات وذلك منذ خروج المستعمر، وأبرز تلك الإشكاليات هي إشكالية التأسيس ، بمعنى تأسيس لدولة حديثة قادرة على القيام بأدوار رئيسية لها من حفظ للأمن الداخلي، بداية من مستواه الأدنى الى مستواه الأسمى[2].

الخريطة رقم 06: خطوط الإنقسام والتعدد الإثني بدول الساحل الافريقي

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، مرجع سابق، ص 79.78.

[2] فاروق عمر عبد الله العمر، دول القوة ودول الضعف، القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2005، ص 87.

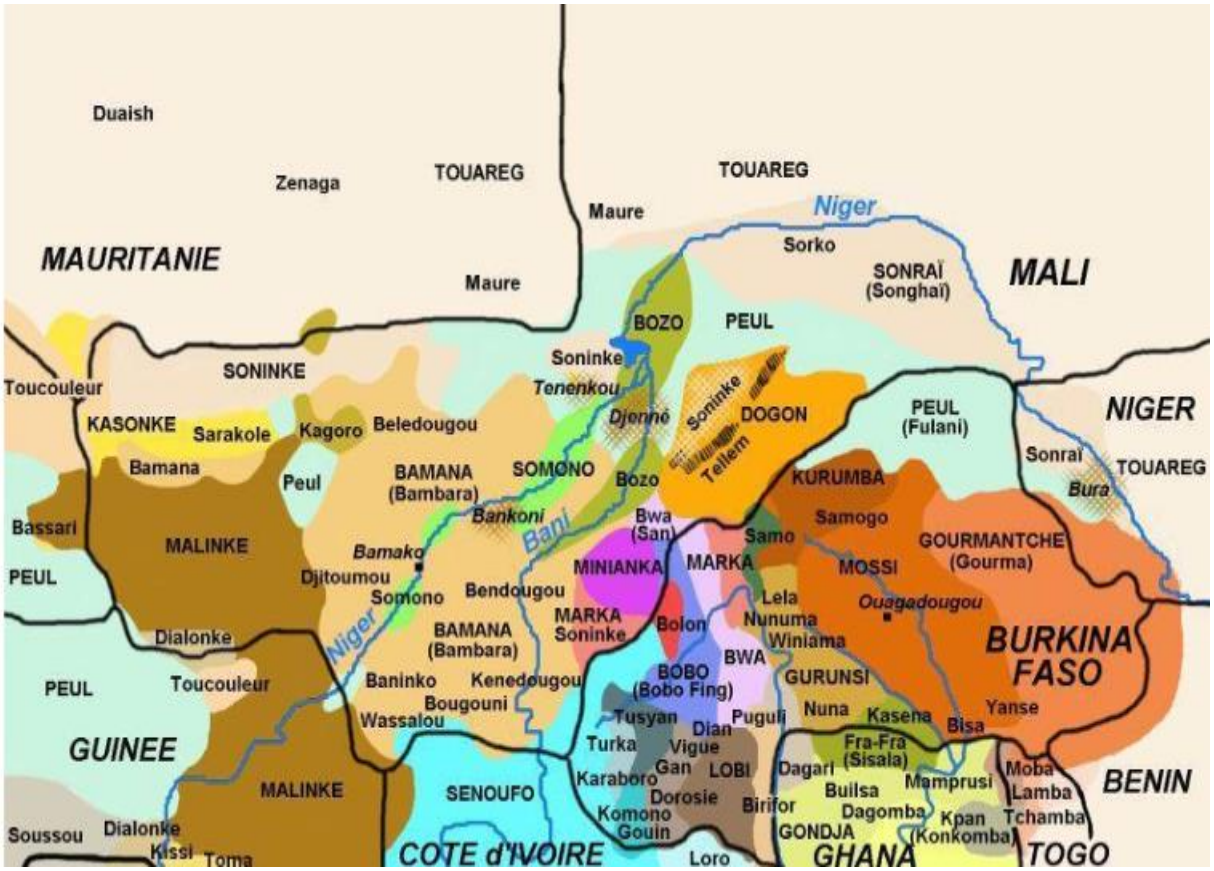

المصدر :

Daniel cartier , cartographie de la diversité ethnique au sahel, Encyclopédie universelle, disponible sur: http://www.encyclopedie .universelle.com

المحور الثالث: المسار التاريخي للصراعات في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر ظاهرة الصراع من أبرز الظواهر المرضية التي أثرت سلبا على الوضع الأمني للمنطقة، فلا يكاد يخلو إقليم من صراعات ونزاعات اثنية عرقية تحمل طابع الحروب الدينية والأهلية التي تنبعث من فساد الأنظمة السياسية والأحزاب التي أنتجت إفرازات سلبية كالانقلابات السياسية وغياب الشفافية إضافة إلى الحسابات الضيقة بين زعماء القبائل التي أنتجت جوا من اللاستقرار والتمييز العرقي بين قبيلة وأخرى[1].

[1] مصطفى بخوش: منطقة الساحل الافريقي بين الابعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر (2008)، ص21.

والمعلوم أن الاستعمار قد ساهم بشكل كبير في تأجيج وتغذية الصراعات الاثنية داخل المنطقة، كما ساهم في تعزيز النظام الرأسمالي من خلال التنافس الكبير على موارد وخيرات المنطقة من قبل القوى العظمى، كما يعود أيضا السبب الرئيسي إلى التقسيم غير الآبه للعناصر والمكونات الإثنية في المنطقة في نهاية القرن 19 والنصف الأول من القرن 20 وكان مقصودا لتكريس سياسة فرق تسد[1].

وبعد استقلال العديد من هذه الدول في الستينيات عملت على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار ما جعلها أمام معضلة أمنية تجاوزت حدودها الوطنية لتحمل طابعا إقليميا ودوليا وهناك العديد من الأمثلة على هذه الصراعات:

- الصراع الدائم في مالي حول رغبة متمردي الشمال في الانفصال وحق تقرير المصير.
- تقسيم قبائل كبرى بين العديد من الدول مثل قبائل الهوسا في السودان والتشاد وأجزاء من النيجر، قبائل التوارق بين مالي والنيجر التشاد الجزائر ليبيا وموريتانيا، قبائل التوبو والفولاني...
- في مالي شجعت فرنسا القبائل الموجودة في الجنوب الفولاني وهمشت البقية
- في نيجيريا 250 مجموعة عرقية أهمها اليوروبا، أبيو، الهوسا والفولاني وتم تغليبها هي الأخرى على مقاليد الحكم.

وتجدر الإشارة الى أن مسار الصراع في المنطقة يعود للأسباب الإثنية القائمة على إشكالية الهوية وعدم الاندماج بين قبائل المنطقة على مر التاريخ [2].

ولعل أخطر مشروع كانت ستقوم به فرنسا في المنطقة طرحها لفكرة إنشاء كيان منفصل في الصحراء الكبرى يقتطع من الجزائر ومالي والنيجر والتشاد، ويخضع للإدارة الفرنسية مباشرة تحت اسم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS وكان الغرض منها تطويق الثورة الجزائرية ومواصلة

[1] وولتر رودني، أوروبا وتخلف افريقيا، تر. أحمد القصير، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 34، (2016)، ص191.

[2] سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 26-28.

التجارب النووية في رقان بأدرار ولو تشكلت الفكرة آنذاك لكان من شأنها أن تؤسس لكيان توارقي منفصل ولعل أبرز من رفضه آنذاك الرئيس المالي موديبو كايتا والرئيس الموريتاني مختار ولد داده[1].

كما أن التاريخ السياسي للمنطقة كان قائما على الانقلابات والمؤامرات والتخطيطات الداخلية والمشاريع الأجنبية ويمكن الأخذ على سبيل المثال لا الحصر: الانقلاب السياسي في مالي 1974 بزعامة موسى تراوري ، الانقلاب العسكري في موريتانيا بقيادة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع 1992 ، والانقلاب الذي حدث في النيجر سنة 1999 بقيادة الرائد داوود مالام وانكي ومقتل الرئيس إبراهيم باري ، ولا ننسى السودان وانفصالها حيث تعتبر من أبرز الدول المسماة بدولة الأزمات السياسية في العصر الحديث وفصل الجنوب عن الشمال من أبرز النهايات التي شهدتها هذه الدول[2].

وبعد هذه القراءة السياسية التاريخية لدول المنطقة تجدر الإشارة الى أن أبرز العوامل المؤدية لبروز ظاهرة الفساد السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وضعف التجربة الديمقراطية هي في واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينها.

إضافة إلى كل هاته الأسباب لدينا عنصر الطبيعة القاسية والكوارث الطبيعية المتمثلة خاصة في الجفاف ومثال ذلك أزمة الجفاف التي ضربت المنطقة سنتي 1972 و1973 والتي غيرت تماما وجه الحياة السياسية والاقتصادية في دول الساحل بسبب تفاقم هذه الكارثة وارتفاع نسبة اللاجئين وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية ونزوح أكثر من مليون لاجئ من منطقة دارفور الى مناطق شرق إفريقيا، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ظهور الكثير من النزاعات حول الموارد وانتقال العدوى من منطقة إلى أخرى[3].

---

[1] Yvan Jonchay, l'infrastructure de depart du sahara et de l'organisation commune des regions saharienne O.C.R .S ,revue de geographie de lyon , vol 32,N 4, 1957, p174 .

[2] IBid .P175.

[3] احمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في افريقيا، جامعة القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص25.

المحور الرابع: المقاربات الأمنية لدراسة المعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي

1- مقاربة مركب الأمن الإقليمي:

لقد قدم باري بوزان عددا من التعاريف لمفهوم مركب الأمن الإقليمي، والتي منها أنه " مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الأمن القومي للواحدة منها لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى".

أما التعريف الأكثر حداثة والذي قدمه باري بوزان أيضا وهو أنه " مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى أو كلاهما هي جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة عن الواحدة عن الأخرى"، " مجموعة من الدول التي تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة الى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة ".

أما عن ظهور هذا المفهوم فكان من خلال كتاب باري بوزان حول: (الشعب، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية).

وكان إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية للتنقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي ، ولا شك أن هذا المفهوم لم يتنصل من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافا أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية ، لكن يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة، بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.[1]

في مقابل ذلك يرى بوزان وويفر أن الكثير من الخصائص الجوهرية للدول والتي اعتمد عليها الواقعيون في تحليل السياسة الدولية لم تعد لها نفس الأهمية في إنتاج الديناميكيات الأمنية، فقوة الدولة وموقعها الجغرافي وقدراتها الطبيعية والبشرية لا تتدخل كثيرا في تحديد قوة الدولة ومدى تأثيرها في

[1] عمار بالة، النهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري . مالي أنموذجا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة 01، 2018/2017، ص 101،102.

العلاقات الأمنية الإقليمية، فباكستان لا تقارن مع الهند من حيث القوة العسكرية والثقل الديمغرافي والعمق الجغرافي، إلا أنها طرف أساسي أو أحد القطبين في إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية بحيث أن الاستقرار أو عدم الاستقرار في جنوب آسيا متوقف على العلاقات الأمنية الهندية.

أما عن تعريف برنات روبن " مجموعة من النزاعات عبر القومية والتي تتشابك فيما بينها ضمن منطقة معينة، بشكل يؤدي إلى إطالة النزاع فيها واستعصائه على الحل " ، وبالتالي فإن تطور الصراع داخل الدولة يمكن أن يؤدي إلى جملة من الاحتجاجات الإقليمية المرتبطة بالنطاق الجغرافي للدولة أو السلطة أو الموارد مما قد يزعزع الاستقرار في الدول المجاورة.

وعليه يرى باري بوزان أن منطقة الساحل الإفريقي ودول إفريقيا جنوب الصحراء لطالما شكلت تحديا لنظريات العلاقات الدولية وكذا لمقاربة مركبات الأمن، حيث أنه وبالرجوع الى تاريخ المنطقة نجد أنها كانت ولا تزال تعاني من قائمة من التهديدات على رأسها : الحروب، المجاعة، الأوبئة، تشرد السكان على نطاق واسع، الممارسات القمعية للأنظمة الحاكمة والتلوث البيئي بحيث أصبحت المنطقة تشكل نموذجا هوبزيا قائما بذاته (لامشكلة في طغيان الحاكم او استبداده مادام يحافظ على أمن واستقرار الرعية)

وعلى هذا الأساس لم يميز بوزان منطقة الساحل كمركب أمن إقليمي مستقل له خصوصيته المنية، ولكنه أدرجه ضمن مايسمى بدول إفريقيا جنوب الصحراء التي يشكل الساحل جزءا منها، وهو مركب يعرف ضعفا كبيرا يرجع الى وضع دولة مابعد الاستعمار الأوروبي في المنطقة، ما أحدث شرخا كبيرا في دينامية تفاعلاته الأمنية التي أصبحت عرضة لانكشافات أمنية خلفها " فشل الدولة " فضعف الأداء السلطوي واستنزاف الموارد عزز تحول الثروة والسلطة والتجارة مع فواعل "دون – دولاتية" وأدى هذا التحول إلى أضعاف مكانة الدولة على خارطة إفريقيا والعالم ، كما ان الدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام وشخصنة السلطة ، وسيطرة الحزب الواحد على الحكم وقمع المعارضة الشعبية معتمدين في ذلك على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم.

وعليه يمكن القول أن فشل الدولة باعتباره نموذجا تنطبع به اغلب دول الساحل الإفريقي يشكل تحديا عمليا لمقترب مركب الأمن كما نظر له باري بوزان باعتباره فوضوية مصغرة، ومكمن التحدي هو نموذج دولة مابعد الاستعمار، والذي يتسم بعدم قدرة الدولة كحقيقة نظامية قائمة على أداء وظائفها

الأساسية، ناهيك عن تشارك هواجسها الأمنية في إطار إقليمي وفقا لعامل القرب الجغرافي مع وحدات أخرى بذات السمة.

بالإضافة الى ذلك لدينا مسألة أخرى وهي مسألة الاستقطاب حالة اللاتجانس / اللاترابط والتي تشهدها الدول في هذه المنطقة بغض النظر عن كونها منطقة تنافس دولي فإن الساحل يقع على خط فاصل بين مجموعة من المركبات الأمنية الكلية والفرعية، ففي الشمال نجد مركب أمن الشرق الأوسط بمفهومه الواسع والذي يشكل المغرب العربي جناحه الغربي، أين نجد موريتانيا مستقطبة نحو المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا Ecowas وعضو في نفس الوقت في منظمة الإتحاد المغاربي، وفي الجنوب الشرقي مركب أمن شرق افريقيا وفي الجنوب الغربي مركب أمن القرن الإفريقي وفيه يستقطب السودان الى عدة اتجاهات، شمال السودان باتجاه الشرق الأوسط العربي والشرق باتجاه القرن الإفريقي والجنوب نحو البحيرات الكبرى والغرب نحو الساحل، وهو مايؤشر على ضعف الديناميات الأمنية في المنطقة وتأثيراتها السلبية على مختلف بلدانها.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 104.102 .

الخريطة رقم 07: حالة الإستقطاب لدول الساحل الافريقي وسط جملة من المركبات الأمنية الإقليمية

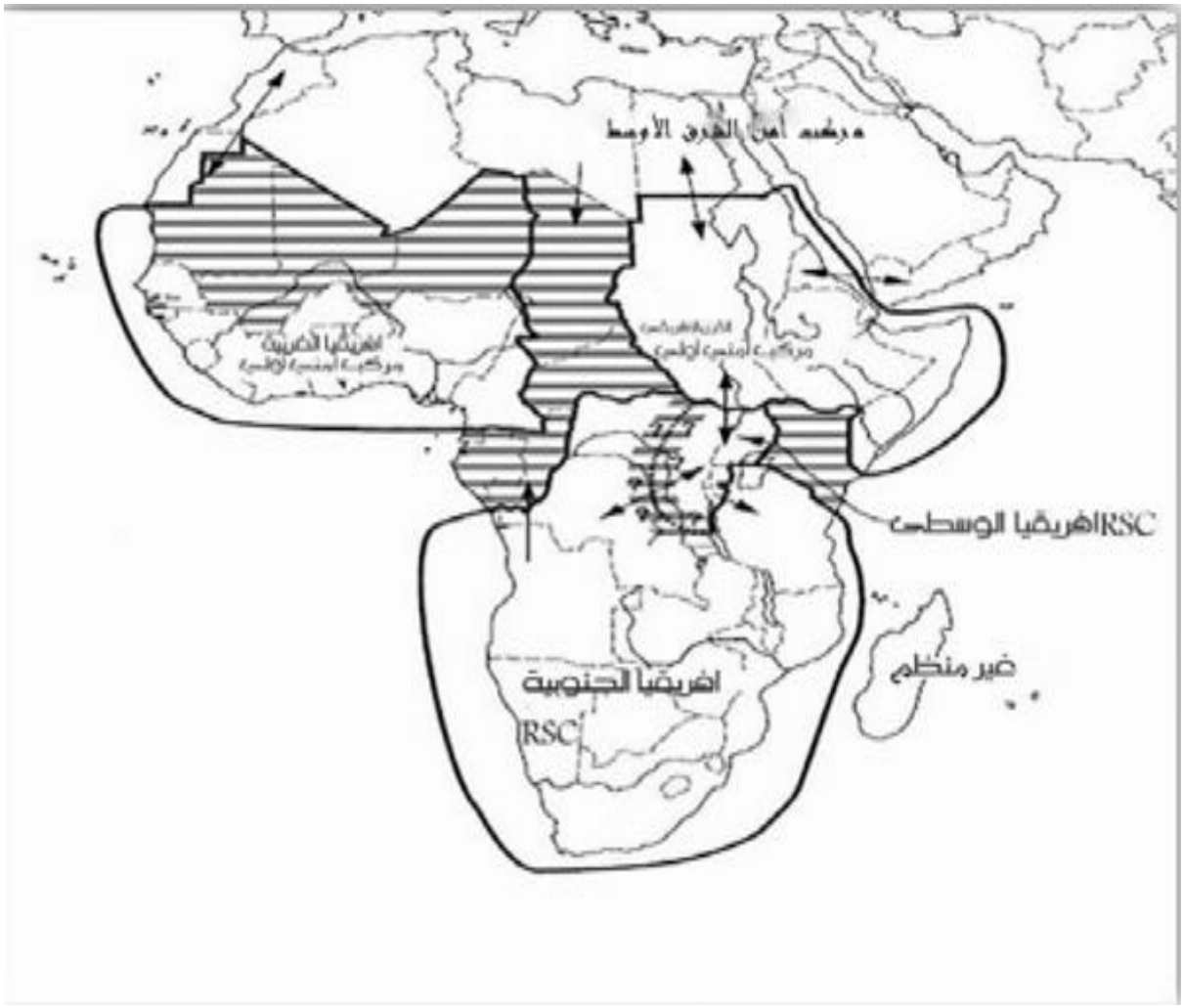

المصدر:

Barry buzan and OLE Weaver, Regions and Power: the structure of international Security , UK,Cambridge university Press , 2003 .

2- مقاربة الدولة الفاشلة:

أ. بدايات ظهور مصطلح الدولة الفاشلة: دخل هذا المصطلح إلى ميدان العلوم السياسية في أواخر ستينيات وسبعينيات القرن العشرين وبالتحديد مع الدول الحديثة العهد بالاستقلال نتيجة موجة التحرر في الستينيات (دول مابعد الاستعمار)، وكان المصطلح يوظف لتوصيف الدول المتخلفة جدا اقتصاديا وتنمويا والتي شهدت كوارث بيئية وصحية ونزاعات داخلية، أما عن انتقال المصطلح إلى حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية فكان مع تسعينيات القرن العشرين وبالتحديد كنتيجة لتبعات نهاية الحرب الباردة والتحولات التي طرأت على منظومة المجتمع الدولي ككل ، لاسيما انفجار عدة أزمات في مجموعة من الدول على شاكلة الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفياتي سابقا ، يوغوسلافيا، الصومال، روندا، أفغانستان، والتي كانت لها تبعات إقليمية ودولية، على اعتبار أن مشكلة الدولة الفاشلة تجاوزت النطاق الإقليمي للدولة لتتوسع آثارها السلبية على دول الجوار والمحيط الإقليمي فالدولي (لاجئين ، نزاعات حدودية ، انتشار الأسلحة ...)

ومع أحداث الحادي عشر من سبتمبر أخذ هذا المفهوم بعدا آخر وهذا بعد اكتشاف الإدارة الأمريكية أن هذه الدول الموصوفة بالفشل تشكل فعليا بيئة حاضنة ومنطلقا لعصابات الجريمة المنظمة والحركات الإرهابية (القاعدة نموذجا) مما دفع بالو.م.ا ومن ورائها معظم الدول الغربية الى الدفع بهذا المفهوم الى المجال الاستراتيجي، وتقديمه كمصوغ للتدخل في عدة مناطق من العالم بحجة استباق أو درء التهديدات التي يمكن أن تصدر عن هذه الدول الفاشلة.[1]

ب . تعريف الدولة الفاشلة: هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح وسنحاول التطرق إلى أهمها:

تعريف ستيفن راتنر وجيرالد هيلمان Steven Ratner and Gerald Helman : من الناحية الأكاديمية يعد الباحثين أول من استعمل عبارة الدولة الفاشلة في مقال لهما نشر في مجلة السياسة الخارجية سنة 1993، حيث قدما توصيفا للدولة الفاشلة على أنها الدولة العاجزة تماما عن الحفاظ على نفسها كعضو في المجموعة الدولية، والتي تؤدي فيها الحرب الأهلية وانهيار الحكومة والحرمان

[1] مريامة بريهوش، تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في افريقيا: دراسة حالة دول غرب افريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ففي العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2022/2021، ص 44.

الاقتصادي الى المزيد من الدمار ، وبينما تغرق هذه الدولة في مزيد من العنف والفوضى معرضة مواطنيها للخطر المتزايد ومهددة جيرانها بتدفق اللاجئين واللاستقرار السياسي والحروب العشوائية أصبح من الواضح أن شيئا ما يجب القيام به.[1]

تعريف نعوم تشومسكي: قدم نعوم تشومسكي العديد من الخصائص للدول الفاشلة إحداها هي عدم القدرة أو عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف أو ربما حتى من الدمار، والخاصية الثانية هي النزعة الى اعتبار نفسها فوق طائلة القانون الوطني أو الدولي، وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، وحتى وان كانت تملك أشكالا ديمقراطية الا أنها تعاني من عجز خطير في الديمقراطية ، يجرد مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر.

ويعرفها بانها: الدول التي تعتبرمصدر تهديد وخطر على أمن الدول المجاورة ، بحيث يشير الى تلك الدول التي لا تستطيع بسط سيطرتها على كامل ترابها الإقليمي وفشلها في تلبية متطلبات المواطنين، فهي غير قادرة أو راغبة في حماية مواطنيها من العنف.[2]

تعريف مؤسسة " الصندوق من أجل السلام" Found for peace

تتصف الدولة التي عجزت بعدة سمات لعل أكثرها أهمية:

- فقدان السيطرة المادية على أراضيها أو فقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة.
- تآكل السلطة الشرعية لاتخاذ القرارات الجماعية .
- عدم القدرة على توفير خدمات عامة مقبولة .
- عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.
- يكون عجز الدولة بمعدلات متفاوتة وصولا إلى الانفجار، الانفجار الداخلي، التآكل أو الغزو على مدى فترات زمنية مختلفة.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 44. 45.

[2] نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، تر.ساسي الكعبي، لبنان: دار الكتاب العربي، 2007، ص 9.

[3] Krista Hendry, From Faild to Fragile :Renaming the Inde, in fragile State Index 2014, USA Washington, Found For Peace , 2014, P8 .

البنك الدولي: تتميز الدولة الفاشلة بضعف في الحكامة والصراعات الداخلية أو تعيش انتقالا صعبا في مرحلة مابعد الصراع، ضعف أمني، علاقات اجتماعية مختلة الفساد، انهيار سلطة القانون، وآليات غير فعالة لإعادة إنتاج القوة الشرعية والسلطة، كل هذه الدول هي ضعيفة الدخل قياسا بالدخل الإجمالي الوطني للفرد والمقدر ب 905 دولار أو أقل (تقديرات 2006) طبقا لطريقة حساب البنك الدولي المعروفة بمنهجية أطلس Atlas Method .

تعريف إجرائي: الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي بالرغم من توفرها على عناصر الدولة المتعارف عليها (الإقليم– الشعب– السلطة السياسية) وامتلاكها للشخصية القانونية والعضوية في المجتمع الدولي، إلا أنها نظرا لظروف وأسباب مختلفة تتميز بتآكل جزئي أو كلي للشرعية، فقدان التحكم والسيطرة، الفشل الاقتصادي، خروج أجزاء من الإقليم عن السيطرة المادية والرمزية للدولة والقابلية للتدخل الأجنبي.[1]

ج . العوامل والأسباب المؤدية لفشل الدولة: تجدر الإشارة أولا إلى أنه على الرغم من كون جل الأدبيات المتخصصة التي تعرضت لموضوع فشل الدولة تعترف بأن هذه الظاهرة متعددة الأسباب والأبعاد إلا أن هناك دائما عجز في التمييز بين العوامل التي تسبب هذا الفشل وبين ما يترتب عن ذلك من نتائج، وكما سبق وتحدثنا هناك العديد من الخصائص التي تميز الدول الفاشلة والتي تقف ورائها العديد من العوامل والأسباب نذكر من أهمها:

أولا: العوامل الهيكلية والاقتصادية:

أ– **النزاع:** مايميز الدولة الفاشلة عن باقي الدول التي تعاني من التخلف هو مظهر الصراع العنيف فالعلاقة في هذه الدول دائرية، فالصراع يخلق وينشأ من ضعف سلطة وشرعية الدول وهو في نفس الوقت نتيجة لهما.

ب–**الاقتصاد:** هناك علاقة وثيقة بين انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية والفشل الدولاتي وكذلك قوة وقاعدة الاقتصاد على سبيل المثال اذا كان متنوعا أو مرتكزا على قطاعات محتكرة، تاريخ أنماط النمو الاقتصادي (شاملة أو اقصائية) ، الانفتاح التجار ومستويات الاستثمارات الأجنبية

[1] مريامة بريهوش، مرجع سابق، ص44.

المباشرة (المستويات الإنتاجية الزراعية وقلة الاستثمار في التصنيع وذلك حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

ت-**الموارد الطبيعية ومداخيل الدولة الناتجة عن الريع:** اهتم جزء كبير من الأدبيات المتعلقة بالفشل الدولاتي بتأثير الثروات المتأتية من الموارد الطبيعية على الحكم السياسي والنمو الاقتصادي، ونموذج الدولة الريعية يجعل الثروة الناتجة عن الموارد الطبيعية تحدث خللا في الديمقراطيات لأنها تلغي حاجة الدولة لعقد مواثيق وتفاهمات لدعم العقد الاجتماعي، وكذلك الثروة المتأتية عن الموارد الطبيعية تؤدي الى خلق صراع حول السيطرة عليها وهو ما يعرف ب " لعنة الموارد " كمدخل لفهم أسباب الصراع في هذا النموذج من الدول.[1]

ثانيا: العوامل السياسية والمؤسساتية

أ- **كثرة المؤسسات:** غالبا مايتم وصف هذه الدول بأنها كيانات تتعايش فيها المطامح المتنوعة و المتنافسة على السلطة مع قواعد النظام، أو مايعرف بالدولة الشكلية والمؤسسات الموازية.

ب-**النخبة، الدوافع وإغراء النهب:** ترتكز بعض الأبحاث على العلاقة بين الدوافع أو الحوافز التي تقف وراء النخبة وأشكال النظام السياسي التي تنشأ من خلال هذه النخب (على سبيل المثال طبيعة ومحتوى الصفقات التي تتم داخل النخب الإئتلافات والمصالح، واذا كانت النخبة ذات طبيعة جامعة ودامجة عكس الاقصائية تكون أكثر قدرة على المحافظة على النظام، لأنها تساعد على استيعاب الانقسامات الاجتماعية وتثبط كل حوافز التمرد العنيف.

ت- التحولات السياسية

- حالات انتقال الحكم داخل هذه الدول تؤدي الى زعزعة الاستقرار
- حالات عدم اليقين والتخوف من المستقبل التي تتزامن مع ظروف الانتقال تؤدي الى ظهور النعرة القومية أو العرقية أو الإيديولوجيات الشعبية الأخرى القابلة للدفع نحو الصراع العنيف (تصبح الانتخابات ساحة من الصراع) .

[1] عبد السلام يخلف، منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة الى مسؤولية الحماية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، ص680.681.

- يجب على المجتمع الدولي أن يكون أكثر وعيا وواقعية بمخاطر تشجيع الديمقراطية حيث الظروف غير ناضجة بالكامل.
- مخاطر العنف تزداد اذا لم تكن هناك مؤسسات ديمقراطية قائمة فعلا أثناء إطلاق مسارات انتخابية عامة.[1]

ثالثا: العوامل الاجتماعية:

أ- **ضعف العلاقات بين الدولة والمجتمع:** هناك انقطاع في الصلة بين قواعد اللعبة التي تسير عليها الدولة والمطالب التي يمليها المجتمع (الدولة تسعى لفرض حزمة واحدة من القواعد والمنظمات الاجتماعية والأخرى تطبق قواعد مختلفة في أجزاء من الدولة).

ب-**نقص التماسك الاجتماعي:** وهو مايعبر عنه التعدد في الجماعات العرقية أو الدينية أو الطبقية ... وغياب التعاون والثقة والرفاه الاجتماعي المتبادل بينها.

ت-**الإقصاء الاجتماعي** ولاسيما الإقصاء القائم على أسس الجنس، العرق، الطبقة، أو الدين وهي أسباب أساسية وحاسمة للهشاشة والصراع (علاقة مترابطة بين إقصاء الشباب والعنف وفشل الدول)

ث-**ضعف المجتمع المدني** : عدم قدرة هذا المجتمع على التصرف كرقيب على مساءلة القادة يخلق بيئة مواتية لاستمرار الهشاشة.[2]

رابعا: العوامل الدولية

إن العوامل الخارجية بما في ذلك ارث الاستعمار أو مصالح الحكومات أو الشركات الأجنبية تعزز بدرجات كبيرة ظاهرة فشل الدولة ، اذ يعد الاستعمار المقوض الأساسي لشرعية الدولة والمعطل الرئيسي لتشكيل العقد الاجتماعي للدولة في إفريقيا، كما أن للشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية دور في تعميق أزمات الدول بل والإسراع في وتيرة فشلها بعدما كان منتظرا منها مساعدة

[1] نفس المرجع السابق، 681.

[2] نفس المرجع السابق، 682.

الدول الهشة والمستقلة حديثا على النهوض وبناء اقتصادياتها ، أضف إلى ذلك الحساسية للصدمات الخارجية مثل الارتفاع في أسعار الغذاء وتذبذب أسعار النفط.

وفي حالة الدول الساحل تعتبر الصراعات الاثنية والعرقية أساس الحروب الأهلية داخل الدولة حيث تمثل السمة الرئيسية لفشل الدولة على اعتبار أنه لاتوجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف أطيافها المحلية، كما أن الدولة الفاشلة من الناحية الجغرافية بالإضافة الى عجزها عن خلق التناسق والتناغم بين مختلف الاثنيات والعرقيات فيها فنجد أن الدولة لا تستطيع السيطرة على كامل حدودها حيث تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وواحدة من المدن الكبرى.

مؤشرات صندوق السلام في تصنيف الدول الفاشلة: يعتمد هذا التقرير على 12 مؤشرا مقسما الى ثلاث فئات :

المؤشرات الاجتماعية ونجد ضمنها أربع مؤشرات وهي: الضغوط الديمغرافية، الحركة الهائلة للاجئين والمشردين داخليا، العنف الداخلي المرتبط بتصفية الحسابات بين المجموعات، وهجرة الأدمغة

المؤشرات الاقتصادية: وتضم مؤشرين التنمية الاقتصادية اللامتوازنة /المتفاوتة والفقر والتراجع الاقتصادي.

المؤشرات السياسية والعسكرية: وترتكز على ستة مؤشرات هي: تحريم أو نزع شرعية الدولة /النظام، تدهور الخدمات العامة ، انتهاك حقوق الإنسان وتراجع سيادة القانون، ظهور الأجهزة الأمنية كدولة داخل الدولة، صعود النخب المنقسمة والتدخل الخارجي.[1]

وانطلاقا من هذه المؤشرات تم تصنيف دول الساحل في مراتب مختلفة ضمن تصنيف الدول الهشة لسنة 2015 والذي يضم 178 دولة على النحو التالي:

- ضمن خانة الدول ذات الإنذار العال جدا نجد السودان (المرتبة4)
- ضمن خانة الدول ذات الإنذار العالي: تصنف التشاد (المرتبة6) ونيجيريا (المرتبة14)

[1] Fragile States Index 2015, The Found For peace, p 17, http://fsi.fundforpeace/org

- ضمن خانة الدول ذات الإنذار : تصنف النيجر (المرتبة 19) موريتانيا(26) اثيوبيا(20) بوركينافاسو(39) والسنيغال(60)[1]

وفي مؤشر الدول الهشة فيفري 2020:

الصومال المرتبة 2 عالميا، تشاد (7) ، السودان(8)، نيجيريا (14)، النيجر(18)، مالي (21)، ليبيا(28)، موريتانيا(31)، بوركينافاسو (47). [2]

وبالتالي فإن غالبية دول المنطقة تقع ضمن قائمة الدول الأكثر هشاشة في العالم.

3- مقاربة المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني:

مصطلح المعضلة الأمنية صاغه المفكر الأمريكي جون هارتز سنة 1950، وفي سنة 1954 قدم هربرت بيتر مفهوما للمعضلة الأمنية على أنها "حالة من الخوف الهوبزي "، وعليه فإن المأزق الأمني يعني المجتمع الدولي الفوضوي ، فهو يرى أن الوضع الذي يهدد الاستقرار يكون في عدم وجود سلطة مركزية أو عدم وجود منظمة تنتظم فيها المسائل الأمنية وفي غياب التنظيم سيكون لدى الدول تصورات خاطئة لدى دول أخرى فيما يخص السياسة الأمنية، وهذا ما يظهر في عملية السباق نحو التسلح، فعندما تقوم دولة ما بشراء أسلحة لحفظ أمنها فإن الدول المجاورة لها تظن أن السلوك موجه ضدها فتقوم بنفس العملية ، كما تشير المعضلة الأمنية الى الحالة التي تكون عليها دولتين أو أكثر كل واحدة تشعر باللامن تجاه الدولة الأخرى، على الرغم من أن هذه الأطراف لا ترغب في إفساد العلاقات بينهم لكن بما أن كل دولة تتصرف عسكريا ودبلوماسيا لتجعل من نفسها أكثر أمنا نجد أن الدول الأخرى تفسر تصرفاتها هذه بأنها تهديدات وهو ما يؤدي الى تصاعد التوتر الذي يمكن أن يؤدي الى الحرب.[3]

---

[1] Ibid , p 7.

[2] تقارير خاصة، مؤشر الدول الهشة، لتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، فيفري 2020.

[3] أسماء رسولي، مكانة الساحل الافرقي في الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص، 83.80.

أولا: المعضلة الأمنية الداخلية- الإثنية-: وتحدث هذه المعضلة عادة بعد غياب سلطة مركزية ما يجعل من بعض الإثنيات التي كانت تحتمي بهذه الإثنية تشعر بالتهديد نتيجة لافتقارها للدساتير والمؤسسات التي تحمي الأقليات وكذا القوانين التي تكفل حريتهم وعناصر هويتهم وبالتالي فكل أقلية تلجأ الى إطار تنظيمي معين وهو الجماعة الاثنية كما وتسعى الى حماية أفرادها المتواجدون داخل إقليم واثنية معينة عبر تعزيز قواها الدفاعية ، أيضا فإن التهديد لا يشمل الجانب الفيزيولوجي أو السياسي وإنما قد يمتد الى جوانب ثقافية أو ما يسمى بالمعضلة الأمنية الثقافية .

ثانيا: المعضلة الأمنية المجتمعية: هي أحد مفاهيم الواقعية الجديدة لتفسير النزاعات الإثنية داخل الدولة والتي تنتج عن عدم قدرة الدولة على توفير الأمن والنظام وانتشار الفوضى داخلها، ما يؤدي بكل جماعة الى محاولة تأمين نفسها، ونفس الشيء بالنسبة للجماعات الأخرى لذلك تفقد الدولة قدرتها على التوفيق بين الجماعات ومنع تصادمها إضافة الى عدم قدرتها على تقديم ضمانات موثوقة لحمايتها، وتفقد الحكومة احتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر في ظل العنف والفوضى الناجمة عن صراع الإثنيات التي تستخدم بالدرجة الأولى المليشيات شبه العسكرية والعصابات الإجرامية وتجنيد الأطفال والإرهاب، وهذا بالاعتماد على الأسلحة الخفيفة وحروب العصابات التي لا تراعى فيها القوانين والأعراف الدولية الخاصة بالحرب.

وفي حال تصاعد حدة المعضلة الأمنية المجتمعية فإن نتائجها تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاذ الموارد النادرة الى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر سياسة التصفية الإثنية، ومحاولة القضاء عليه نهائيا.[1]

كما يزداد التعقيد أكثر كلما تعلق الأمر بتطور النزاع المسلح بين الحركات الانفصالية وقوات الدولة، وهنا تزداد سياسة الأمن الدولي تجاه اللاأمن المجتمعي وبالتالي يتحول الصراع الى صدام مسلح وهو مايطرح تحديات كبيرة أمام السياسات الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية، وهذا لعدة أسباب أهمها:

- إمكانية التصادم بين الدولة المعنية ودول الجوار بسبب تدفق اللاجئين أو انقسام المجموعة الإثنية المضطهدة على أقاليم مجاورة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 83.

- استغلال الدول المجاورة للتوتر القائم لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية والضغط عليها واللجوء الى مساندة المجموعات الانفصالية.
- وجود مخاطر تجزئة الدولة وتفتيتها إلى وحدات صغيرة ليس لها القدرة على البقاء والاستمرار إضافة الى الخوف من العودة إلى الغزو والاستعمار.
- ماينجم عن هذا الوضع إمكانية تدخل المجموعة الدولية لمنع المساس بالأمن والاستقرار العالمي.[1]

المحور الخامس: إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي.

لاطالما مثلت منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر حيزا أمنيا هاما والتي تخضع حدوده لجزء كبير من هذه المنطقة، وهو مادفع بالجزائر منذ الاستقلال الى تأمين حدودها الجغرافية، وهذا من خلال المبدأ الذي أقامته في عدم الدخول والاستيلاء على أرض أجنبية وعدم السماح بشبر من ترابها الوطني.

ولقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة الساحل كحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تزامنت تطورات هذه الأزمة مع بروز جملة من الظواهر المرضية التي كرستها الأنظمة السياسية من جهة كالانقلابات العسكرية وتزوير الانتخابات، أما فيما يخص شعوب المنطقة تأثرت بالصراعات الاثنية والعرقية ما أعقبها من انفجار ات للنزاعات الداخلية التي أثرت على الأمن العام للمنطقة ككل وللدول المجاورة لها.

ولقد شهدت الجزائر الى جانب كل دول العالم وتزامنا مع نهايات الحرب الباردة جملة من التحولات العميقة في كل القطاعات خاصة السياسية وتطورات فتحت المجال لظهور تحديات أمنية وثقافية واقتصادية... إضافة الى عدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي أنتج عزلة جزائرية عن المشهد الدولي، فيما سمي في تلك المرحلة بالعشرية السوداء أو الأزمة الجزائرية منذ توقف المسار الانتخابي، أين تجلت مظاهر الأزمة في القتل والحرق وتخريب المؤسسات الوطنية إلا أن الجزائر اعتمدت على نفسها في مكافحة الإرهاب داخليا مما أدى بها إلى اكتساب تجربة كبيرة في مجابهة الظاهرة الإرهابية خاصة بعد وصول الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، وتبني مجموعة من الآليات القانونية (

[1] نفس المرجع السابق، 83.

قانون الرحمة، قانون الوئام المدني، قانون المصالحة الوطنية) والتي أفرزت نتائج ايجابية أبرزها عودة الاستقرار الأمني.

وعليه فالجزائر سعت من خلال تجربة سياستها الخارجية الى تحقيق الأمن في منطقة الساحل وطرح برامج وخطط تنموية وأمنية وآليات دبلوماسية لاستيعاب المخاطر الأمنية للساحل وعلى رأسها ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، موظفة بذلك تجربتها الطويلة في هذا المجال.

وكل هذه التعزيزات الأمنية المادية والبشرية جاءت لخدمة أربعة أهداف أساسية للسياسة الأمنية الجزائرية:

- الهدف الأول: حماية الحدود الوطنية وعدم السماح في شبر من ترابها الوطني
- الهدف الثاني: تعزيز القدرة الدفاعية وحماية الأمن الداخلي.
- الهدف الثالث: الحفاظ على المكانة الإقليمية والدولية.
- الهدف الرابع: مكافحة الإرهاب وكل أشكال التطرف.[1]

وبناءا على هذه الأهداف الأربعة للدبلوماسية الجزائرية قامت المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وهي مقاربة ثلاثية تعتمد على: التنمية والتعاون في مكافحة الإرهاب والحوار السياسي.

أولا: التنمية رهان الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي

يعتبر عنصر الاقتصاد من أهم العناصر المساعدة في استقرار الدولة أو إقليم معين إن لم نقل العنصر الأهم الذي ترتكز عليه بقية العناصر الأخرى المكونة للأمن لما لها من تأثيرات مباشرة على البعد السياسي والاجتماعي والعسكري ، فالبعد التنموي يمثل الأهمية الكبرى في تكوين الأمن، وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الجزائر في الثمانينات والتسعينات من القرن

[1] حكيمة علالي، البعد الأمني في السياسة الخارجية نموذج الجزائر.، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص141.

الماضي الا أن التنمية فرضت نفسها كخيار لا بديل عنه للخروج من دوامة الأزمات وهي نفس الإستراتيجية التي تبنتها مع دول الساحل[1].

ومنطقة الساحل التي لا طالما مرت بمراحل عسيرة من تفاقم ظاهرة العنف البنيوي والصراعات بين التشكيلات العرقية إضافة لظواهر الخوف والجهل والتخلف، سعت الجزائر من خلال مقاربتها التنموية إلى ضرورة القضاء على الجهل من خلال دعم سياسة التعليم التي تعتبر المرحلة الأولى والحلقة الأبرز في العملية التنموية (فتح المجال للمعلمين والدارسين الجزائريين بالانتقال لدول الساحل)

ومن خلال هذه المقاربة استند النظام الجزائري على توظيف التاريخ والتراث الديني خاصة الزوايا (الدبلوماسية الدينية) والتي يمكن الاصطلاح عليها أيضا بالمقاربة الروحية وهي راجعة بالأساس إلى دور علماء الجزائر وفقهائها في نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالإضافة الى دورهم الدعوي والإصلاحي، والتي لاتزال حاضرة في أذهان الأفارقة الى اليوم، ولعل أبرز هؤلاء العلماء الفقيه أبو الأنوار بن عبد الكريم النتلاني ، الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي ، الطالب سيدي أحمد التواتي ، العلامة عبد الرحمان الأخضري ، الشيخ عبد الرحمان الثعالبي.

ويمكن حصر المبادرات التي قام بها النظام الجزائري لتعزيز العلاقات الثقافية والفكرية والدينية بين الجزائر ودول الساحل في :

- الاستثمار في البعد الديني الافارقي لفقهائها انطلاقا من الثوابت التي تشكل مرجعيات مشتركة لاسيما من خلال فتح معاهد تكوين دينية تستقطب الطلبة الأفارقة كالمعهد الإسلامي لتكوين الإطارات الدينية في تمنراست لاستقبال طلبة دول الساحل لتكوينهم كأئمة ومدرسين للغة العربية والثقافة الإسلامية.
- تشكيل رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل في 2013 مقرها الجزائر العاصمة (تضم ليبيا، النيجر ، موريتانيا مالي بوركينافاسو ، التشاد ونيجيريا) وانضمت بعدها غينيا وكوديفوار والسنغال

[1] Mokrane chebbine, L'algerie face au péril Malien: dévelopment inquiétants de la situation sécuritaire aux frontiére, journal midi libre, désponible au site electronique: http://www.djazaires.com/fr/1204100101.

كأعضاء شرفيين.، والتي جاءت من أجل مواجهة التحديات الأمنية والثقافية والفكرية اذ تكون الجزائر بموجبها أكثر من 50 إماما ينحدرون من منطقة الساحل سنويا.

- تسمية جامعة أدرار بالجامعة الإفريقية لهذا الغرض أيضا.
- اقامة الملتقيات الدولية المختلفة بالتعاون مع وزارة الثقافة لبحث الأزمة في الساحل وتقديم أبرز الحلول بشأنها.
- اشراك الزوايا والطرق الصوفية للمصالحة بين الفرقاء كمالي والنيجر في إطار جهود الدبلوماسية الدينية

أما على صعيد البعد الاقتصادي فقد سارع النظام الجزائري الى ترسيخ سلسة من المبادرات كسياسة مسح الديون وتقديم المساعدات المالية لها منذ سنة 2010، كنتيجة لارتفاع احتياط الصرف الجزائري وتراجع قيمة المديونية الخارجية(البحبوحة المالية والطفرة النفطية) .

ونأخذ على سبيل المثال قرار النظام الجزائري سنة 2013الغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار للعديد من الدول الإفريقية من بينها(بوركينافاسو، مالي، النيجر وموريتانيا)

كما قام النظام الجزائري باستثمار 200 مليون دولار لتنمية النيجر ومالي سنة 2010، وقدمت هبة مقدارها 10 مليون دولار للحكومة المالية، من أجل بعث النشاط التنموي في كل من (غاو، كيدال، تومبوكتو)

وعلى غرار المساعدات المالية وسياسة مسح الديون اعتمدت الجزائر مبادرة النيباد كآلية للتنمية الشاملة للمنطقة، اذ تعتبر الجزائر من الدول المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) والتي تهدف بالأساس الى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة ووضع حد للتهميش إفريقيا في النظام العالمي الجديد، واحترام حقوق الإنسان واستتباب الأمن و الاستقرار وتعزيز الحكم الراشد وقد تبلورت هذه المبادرة بتوحيد ثلاث مبادرات أساسية وهي:

- برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP سنة 2001.
- المبادرة الثانية هي مخطط أوميغا omega plan سنة 2001.
- المبادرة الثالثة عرفت بالتعاهد لإنعاش إفريقيا سنة 2001.

حيث ساهمت الجزائر ب 200 مليون دولار في ميزانية النيباد بفرعيها السكرتارية والآلية الإفريقية لمراجعة النظراء.

وقد تبنى النظام الجزائري رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي تحت شعار " أفرقة الحلول" حيث يهدف من خلال تمسكه بالنيباد إلى بعث مشاريع تنموية في إفريقيا وبناء مقاربة تنموية تهدف بالأساس للقضاء على مختلف التهديدات اللاتماثلية.[1]

ثانيا: التعاون في مكافحة الإرهاب وتجريم دفع الفدية.

من منطلق كون الجزائر الأكثر إدراكا للمخاطر الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة والتي تعتبر من أكثر التهديدات التي أثارت قلقا دوليا وإقليميا فقد عانت من ويلات هذه الظاهرة لعشرية من الزمن أين انزلقت فيه الجزائر نحو منعطف خطير تمثل في العنف السياسي الذي أخذ منحى الحرب الأهلية والدمار على كافة المستويات، وبحكم تجربتها الناجحة في مكافحة هذا النوع من التهديدات أصبحت الجزائر رائدة في مجال مكافحة الإرهاب باعتراف من القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية والإقليمية بما فيها هيئة الأمم المتحدة أين انتقلت الجزائر في مكافحة الظاهرة من البعد الداخلي إلى البعد الدولي، أين كان لها الدور الدبلوماسي والقانوني خاصة داخل الهيئة الأممية من القرار 1373 المصادق عليه في 28 سبتمبر 2001 غداة اعتداءات 11 سبتمبر 2001 وصولا إلى المصادقة على الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب يوم 6 سبتمبر 2006، وهو الوقت ذاته الذي تزايدت فيه نسبة التهديدات المتأتية من الساحل عبر ظهور جناح جديد للقاعدة تمثل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إضافة إلى انتشار موجة الاختطافات في الساحل التي كانت تمس مختلف الأجانب من جنسيات مختلفة (سنوات 2003) خاصة الأوروبيين منهم الفرنسيين والألمان وكذا الدبلوماسيين الكنديين حيث نتج عن تلك العمليات حركة ابتزازات واسعة بين المنظمات الإجرامية والدول المفاوضة مما أدى لاستجابة الدول لمطالب الإرهاب والمتمثلة في دفع الفدية كمقابل لإطلاق سراح الرهائن.

[1] سمير قلاع الضروس، مرجع سابق، ص 173.171.

وهو ما جعل الجزائر تستنكر هذه الأعمال فيما يسمى بالتفاعل الايجابي مع الجماعات الإرهابية حيث طالبت في قمة سرت الليبية 2009 بمقترح تجريم دفع الفدية مما جعلها تحصل على تأييد من طرف دول الاتحاد الإفريقي ثم الدعم الدولي من خلال إقرار تجريم الفدية من خلال اللائحة الأممية 1904 كون أموال الفدية تعتبر عاملا أساسيا في تقوية الجماعات واستمرار النشاطات الإرهابية التي أضحت تشكل المورد الحيوي كونه يشجع على خلق مجموعات وحركات إرهابية أخرى بحجة كل من يريد الحصول على المال من الدول الأجنبية يلجا الى اختطاف أحد مواطنيها ثم مقايضته بالعملة الصعبة، وهناك أرقام تقر بأن مجموع مادفعته الدول الأوروبية كفدية فاق 150 مليون دولار قبل نهاية 2010.[1]

وبالإضافة إلى ذلك عملت الجزائر على المشاركة في العديد من المبادرات التعاونية عبر رصد مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية منها:

- الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب ومنعه (جويلية 1999)
- اجتماع الفريق الرفيع المستوى لحكومات دول الاتحاد الإفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية سنة 2002.
- إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب التابع لمنظمة الاتحاد الإفريقي 2004.
- إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة في أوت 2009 بتمنراست.
- ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي مارس 2010.

أما على الصعيد العسكري فإن الدستور الجزائري كان يحظر مشاركة القوات العسكرية الجزائرية خارج أراضيها وعلى هذا الأساس لم تشارك الجزائر في قوات التدخل الإقليمية بقيادة فرنسا في مالي، ولكن بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 تم قبول المقترح الخاص بمشاركة القوات الجزائرية في حفظ السلم في العديد من النزاعات خارج الوطن و التي يمكن أن تخل بالأمن والاستقرار الوطني تحت رعاية الهيئة الأممية وجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي.

[1] أحمد مهابة، عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، (1999)، ص 203.

وبالإضافة إلى جهودها العديدة في إنشاء الكثير من الهيئات التي من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار في افريقيا ومنطقة الساحل اذا ما تم تفعيلها بالكامل نذكر منها: مجلس السلم والأمن الإفريقي، الافريبول أو الشرطة الإفريقية Afripol ، مشروع إنشاء قوات التدخل السريع.[1]

ثالثا: الحوار السياسي المنتج للحلول السلمية (الوساطة الدبلوماسية الجزائرية)

تعتبر الجزائر أكبر دولة متأثرة من التهديدات الأمنية في الساحل لطبيعة حدودها الجغرافية التي تشترك فيها مع العديد من الدول المتضررة كليبيا ومالي والنيجر ، لذلك اختارت التوجه نحو إستراتيجية تعتمد على القوة الناعمة بحكم محورية الدولة في المنطقة وهذا من خلال المساعدات التنموية والتقنية وتقديم الدعم اللوجيستي والعسكري مكرسة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا من أجل استرجاع الاستقرار في المنطقة.

وبناء على هذا ركزت الجزائر في مسعاها الرامي لاستقرار المنطقة من خلال المحور الدبلوماسي القائم على ضرورة الحوار السياسي بين كافة الفواعل المؤثرة في الأمن في المنطقة حيث دخلت الجزائر في منافسة دبلوماسية مع بعض الدول التي أرادت أن تتموقع عسكريا كفرنسا وبشكل أقل الو.م.أ واقتصاديا كالصين المنضوية تحت غطاء حماية الأقليات والمدنيين ومحاربة الأزمات البنيوية.

ولهذا حاولت الجزائر أن تتوسط بين القبائل المالية بناءا على ماينص عليه الدستور المالي الذي يرتكز على فقرة صريحة شعارها " شعب واحد– هدف واحد– ولاء واحد " في حين حاولت الكثير من الدول اللعب على ورقة الطوارق كأساس ومبدأ للانفصال، ويظهر الموقف الجزائري أيضا في تصريحات الكثير من وزراء الخارجية منهم الوزير السابق " مراد مدلسي" الذي لاطالما ركز على البعد الحواري لحل الأزمة المالية حيث أشار في أحد خطاباته أن " الأزمة المالية لا يمكن أن تحل إلا بطريقة دبلوماسية وسياسية كون التدخل العسكري تحت منطق قمع الإرهاب دون الأخذ بعين الاعتبار المطالب الأساسية للجماعات المتنازعة سيزيد من تأزيم الوضع الأمني ".[2]

---

[1] الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الإجراءات المتخذة من قبل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، تقرير خاص بالأمم المتحدة، متوفر عبر الرابط الالكتروني:
http://www.un.org/arabic/terrorisme/strategieJimplementation.shtml

[2] سمير قلاع الضروس، مرجع سابق، ص 182،183.

المحور السادس: الإستراتيجية الأمريكية تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي

أولا: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي:

1. المنطلق الأمني:

من خلال دراستنا للواقع في الساحل اتضح جليا لنا بأن هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر تماما حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكافة أشكالها بالإضافة للأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة أيضا الى التنظيمات الإرهابية التي لجأت الى الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة ، لهذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الساحل جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب ، فأصبح تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من أجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة هدفا رئيسيا للو .م.أ.

وعليه فإن الاهتمام بالساحل يدخل في إطار الحرب العالمية على الإرهاب فإن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة أو بعض العمليات في الدول المجاورة فإن صانع القرار الأمريكي يخشى من تطور نشاطات الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها الى الدول الغربية، كما يخشى من تهديد مصالحه في المنطقة في حد ذاتها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل فعلا وصلت التهديدات الأمنية في الساحل الى الدرجة أو المرحلة التي تسمح لها بالوصول والتهديد خارج المنطقة الساحلية أم أن هذا التهويل الكبير من قبل الو.م.أ وفرنسا على وجه أدق هو من أجل غايات أخرى قد يكون النفط أولها .

وفي هذا الصدد نجد صدور العديد من التقارير الدولية التي حاولت معالجة هذا الأمر والبحث في مدى أحقية التدخل الأمريكي في المنطقة من عدمه، حيث نجد مثلا تقرير لجنة الأزمات الدولية الصادر في 31 ماي 2005 بعنوان (الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أو وهم؟) أكد بأن منطقة الساحل لا تشكل خطرا بالدرجة التي تصورها الو.م.أ إلا أن التعامل الخاطئ معها يؤدي الى نتائج غير مرجوة، واعتبر أن الإسلام في المنطقة جيد ومعتدل ، والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها لا يكون

بالوسيلة العسكرية، وإنما بأفق أوسع من خلال المساعدات التنموية أكثر من المساعدات في الجانب العسكري[1]

2. المنطلق الطاقوي:

يعد استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للو.م.أ باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية عظمى، فتعتبر هذه الأخيرة أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي وقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش عن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والطاقة بقوله: " الأمن الطاقوي هو الأمن القومي ونحن يجب أن نعمل وفقا لذلك"

وضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للو.م أ لعام 2006 تحت عنوان: " إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة والتجارة الحرة" تم التأكيد على ضرورة فتح ودمج والتنويع في أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي، لأسباب رئيسية تعود خاصة إلى التقليص من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، والاهتمام بالنفط الإفريقي يدخل بالأساس في إطار التنافس مع الشريك الصيني في المنطقة الذي تزايد اهتمامه هو الآخر في السنوات الأخيرة

ويظهر الاهتمام الأمريكي بالنفط الإفريقي من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية التي تقودها ثلاث شركات كبرى هي (أكسون موبيل – بتروناس – شيفرون) والتي لها 95% من استثمارات النفط التشادي وفي نيجيريا 58% من النفط النيجيري يذهب إلى ال.م.أ.[2]

3. المنطلق الجيواستراتيجي:

إذا كانت الو.م.أ تبرر اهتمامها بالساحل الإفريقي انطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه فإنه لا يمكن التغاضي عن البعد الجيواستراتيجي للساحل وما يشكله من أهمية بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه مناطق معينة في القارة الإفريقية لها مصالح إستراتيجية فيها

---

[1] الطيب بروال، مرجع سابق، ص 138،139.

[2] يحي محمد لمين مستاك، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ص210،211.

وتبرز الأهمية الجيواستراتيجية للساحل في كون المجال الجغرافي لهذا الأخير هو قريب من منطقتين لهما أهمية كبرى بالنسبة للو.م.أ وهما المغرب العربي وخليج غينيا.

- منطقة المغرب العربي كانت مركز نفوذ أوروبي وفرنسي وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أصبحت محط اهتمام الو.م.أ الذي تمحور حول الجانبين الاقتصادي والأمني ولعل أبرز ما يوضح ذلك هو مبادرة ايزنستات الأمريكية لسنة 1999 وسميت لاحقا بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا، والذي كان هدفه بالأساس تعزيز التعاون الاقتصادي بين الو.م.أ ودول المغرب الثلاث، وطرحت سنة 2004 مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من موريتانيا الى باكستان.
- ومن الواضح أن أهم الدول بالنسبة للو.م.أ في الجانب الاقتصادي هي ليبيا والجزائر باعتبار أن قطاع الطاقة في المغرب العربي هو عامل جذب أول للاهتمام الأمريكي بالمنطقة.
- كما يتوفر خليج غينيا (نيجيريا، أنغولا، غينيا الاستوائية، جمهورية الكونغو، الغابون) على إمكانيات طاقوية كبيرة أصبحت لها أهمية بالغة بالنسبة للو.م.أ وبالتالي فإن الحفاظ على تواجدها في منطقة الساحل الإفريقي هو في نفس الوقت حفاظ على نفوذها في خليج غينيا.[1]

ثانيا: آليات الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي:

كما رأينا في منطلقات الإستراتيجية الأمريكية في الساحل أن التهديدات الأمنية هي التصور الأول الذي تبرر الو.م.أ تواجدها في القارة بموجبه، ولذلك فقد اعتمدت على آليات أمنية بالدرجة الأولى منها ماهو خاص بالساحل فقط(مبادرة بان الساحل PSI) ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل TSCTI ومنها ماهي تشمل القارة ككل والتي اتخذت طابعا عسكريا وهي القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM

1-مبادرة بان الساحل PAN-SAHEL (مبادرة عموم الساحل)

[1] نفس المرجع السابق، ص 213.

- ظهرت الإرهاصات الأولى لهذه المبادرة في 2002، وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول المنطقة على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الو.م.أفي المنطقة لعدم استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية
- وهي عبارة عن شراكة بين كل من الو.م.أ ومالي، النيجر، تشاد ، موريتانيا بدأ العمل فيها رسميا في جانفي 2004 بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط ويضم 500 جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد، وتقوم هذه الفرق العسكرية بتدريب الجنود لكل من الدول الأربعة من أجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها، وهذه العمليات تتم تحت مسؤولية EUCOM وهي القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا والتي يقع في نطاقها 91 دولة من بينها 41 دولة افريقية.[1]

2-مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI

أنشأت هذه المبادرة سنة 2005 امتدادا لمبادرة بان الساحل مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية

ويمكن تعريف هذه المبادرة كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية سنة 2006 بأنها: " إستراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والو.م.أ "

3-القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا: AFRICOM لسنة 2007

وهي قيادة عسكرية متكاملة خاصة بعموم إفريقيا ومقرها الإقليمي في جيبوتي، وحددت عدة أهداف أهمها

[1] الطيب بروال، مرجع سابق، ص 152.

- محاربة تنظيم القاعدة والشبكات المرتبطة به .
- التعاون مع بعض الدول الإفريقية لخلق بيئة مسالمة لا تسعى لامتلاك ماهو غير مصرح به، ولا تحبذ امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- احترام حقوق الإنسان ودعم المنظمات الإفريقية.
- حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة.
- تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال الدعم العسكري الشامل .
- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من أثر الكوارث .[1]

وعموما يمكن لمس الأهمية الإستراتيجية التي أصبحت تحظى بها القارة الإفريقية بالنسبة للو.م.أ من خلال وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعامي 2002-2006 والتي تضمنت العناصر التالية:

- أدرجت إفريقيا ضمن المناطق الإقليمية التي تعرف وجودا للجماعات الإرهابية وأن الأولوية الإستراتيجية للو.م.أ في إفريقيا تكمن في مكافحة الإرهاب العالمي كما تم التأكيد على العمل من أجل مساعدة الدول الإفريقية الهشة على بناء القدرات المحلية وتأمين الثغرات في الحدود والمساعدة في بناء القانون والبنية التحتية للاستخبارات من أجل حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن.
- إن افريقيا تعرف تنامي كبير لأهميتها الجيواستراتيجية ولها أولوية عالية بالنسبة للإدارة الأمريكية وأنها مكان للفرص وهي ترتبط بالو.م.أ تاريخيا وثقافيا وتجاريا.
- إن التغلب على التحديات التي تواجهها إفريقيا يتطلب الشراكة وأن إستراتيجية الو.م.أ هي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق فعالية الحكم الديمقراطي حتى تتمكن الدول الإفريقية من التصدي للتحديات التي تواجهها.[2]

[1] نفس المرجع السابق، 152.

[2] Elli Stephane, Briefing : The Pan.Sahel initiative, African affairs, vol 103, no412, july2004, p59.

الشكل رقم01: وجهات صادرات النفط الافريقية لسنة 2011

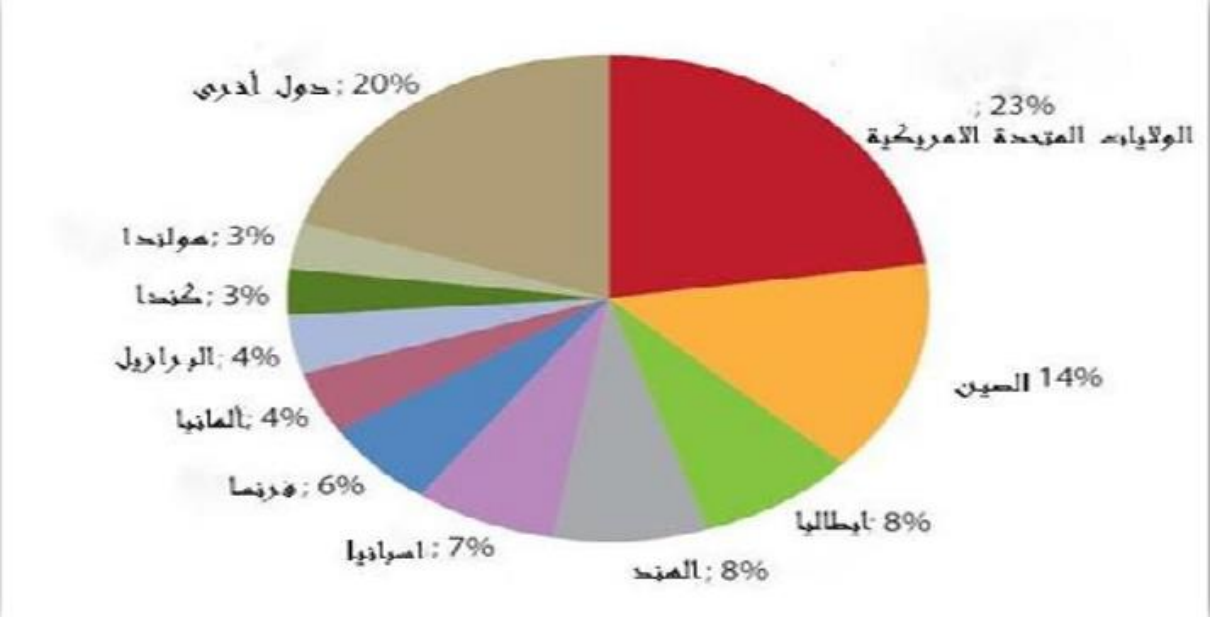

المصدر :

Oil and Gaz in Africa, Africa's Rererves potential and prospects on : www.Kpmgafrica.com

المحور السابع: الإستراتيجية الفرنسية تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي

تعد فرنسا إحدى الدول الاستعمارية الرئيسية أثناء حقبة التنافس– الصراع على افريقيا، وتركزت غالبية مستعمراتها في منطقة الساحل، وظلت فرنسا تعتبر هذه المنطقة المجال الحيوي لها، ومن ثمة حرصت على التوائم والتكيف مع جميع المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية بحيث تبقي على مناطق نفوذها وسيطرتها على منطقة الساحل حفاظا على مصالحها لسنوات طويلة، وحتى مع تنامي المطالب بالاستقلال من طرف دول المنطقة فقد حرصت على استمرار تلك العلاقات بطريقة أو بأخرى سواء بتقديم استقلاليات نسبية أو غير متكاملة Indépendances des Façade وإبقاء السيطرة اقتصاديا أو عسكريا أو حتى ثقافيا على دول المنطقة[1].

أولا: الإستراتيجية الفرنسية للحفاظ على علاقة السيطرة والهيمنة على دول الساحل:

تعتمد فرنسا على ستة طرق أساسية :

[1] Ibid.

1-**الطريقة الثقافية والنفسية**: وهي القائمة على فكرة تفوق الرجل الأوروبي وسيادة فرنسا كأساس للتنوير والحضارة، بما في ذلك شعارها النابع من الثورة الفرنسية (الحرية – المساواة– الأخوة) وأيضا من خلال المؤسسات الداعمة للإمبريالية مثل المنظمة الدولية الفرنكوفونية وتشكيلات أخرى ك La Françaafrique

2-**الروابط المالية والتجارية:** والتي كانت تحمي المصالح الفرنسية في المنطقة

3-**التحالف السياسي بين القادة الأفارقة والبورجوازية الفرنسية:** من خلال المؤسسات الثقافية مثل المدارس الفرنسية والجامعات اذ كان زعماء المنطقة يرون بأن فرنسا قدوة لهم متجاهلين تماما القيم الاجتماعية لمجتمعاتهم.فالقادة الأفارقة من المستعمرات الفرنسية السابقة معروفين بشكل خاص بدفاعهم المستميت عن المصالح الفرنسية.

4-**ضمان توفير إمدادات ثابتة من العمالة الرخيصة من دول الساحل الإفريقي**، والتي تعمل في الجزء السفلي من الاقتصاد الفرنسي (أي الأشغال التي لا يقبلها الرجل الأوروبي أن يقوم بها مثل العمل في التنظيف) ، إضافة الى البحث عن أسواق في إفريقيا عامة وفي منطقة الساحل بوجه خاص لتصريف السلع والمنتجات الفرنسية المصنعة، اذ تشكل تجارة الأسلحة خاصة أولوية وطنية بالنسبة لفرنسا، وبالتالي لم يكن بالإمكان بيع طائرة رافال Rafale لمصر سنة 2015 ثم إلى الهند وقطر دون التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا 2011 ومالي منذ 2013 .

5-**توفير المواد الخام الرخيصة والمعادن والموارد المائية والغذائية لصالح فرنسا** اذ تتحكم الشركات الفرنسية مثل Suez– Ondeo– Saur في أكثر من 45% من سوق المياه في العالم.

6-**التدخل والتواجد العسكري الفرنسي** في 18 دولة في إفريقيا بما فيها عشر دول من منطقة الساحل الإفريقي (السنغال– موريتانيا– مالي– بوركينافاسو– النيجر – تشاد– الكوت ديفوار

–إفريقيا الوسطى الغابون– جيبوتي)، وتبرز فرنسا بكونها الأولى التي تدخلت وشاركت عسكريا في إفريقيا أكثر من أي قوة خارجية أخرى.[1]

ثانيا:آليات التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي:

1- **القواعد العسكرية:** لقد كان الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل لأكثر من خمسين عاما أحد أعمدة سياستها في التدخل، وتاريخيا كان عدد القواعد العسكرية الفرنسية في القارة عام 1960 مئة قاعدة شملت 30 ألف عسكري ونقص منهم 10 آلاف جندي مطلع عام 1970، ومع بداية تسعينيات القرن الماضي اكتفت فرنسا ب 10 ألاف عسكري موزعين على أنحاء القارة، ليقتصر عددهم في آخر تقرير لسنة 2023 إلى عتبة 6000 جندي ، ويتواجد هذا العدد في 7 بلدان افريقية فبعد خسارة فرنسا لقواعدها في إفريقيا الوسطى سنة 2021 ومالي بعد انقلاب 2022 وبوركينافاسو مطلع 2023.، ويتكون الجهاز العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي اليوم من قاعدتين مهمتين عملية Opérationnelles في جيبوتي (1700 رجل) وفي كوت ديفوار (600رجل)، وتم تخفيض قواعد السنيغال والغابون إلى عدة مئات من الرجال ضف الى ذلك بعض العمليات الخارجية Opexوالتي هي من حيث المبدأ مؤقتة لكنها تضمن في الواقع تواجد دائم للقوات الفرنسية في المنطقة، كما هو الحال مع عملية Corymbe البحرية في خليج غينيا منذ 1990 أو عملية مكافحة الإرهاب Serval التي استبدلت في جويلية 2013 بعملية Barkhan في مالي ، وعملية Epervier في التشاد (وهي مستمرة منذ 1986) وعلاوة على هذا تستضيف النيجر قاعدة استخبارات جوية بما في ذلك طائرات بدون طيار فرنسية تعمل بصفة دائمة في الأجواء النيجرية والمنطقة ككل.[2]

2- **اتفاقيات التعاون العسكري والدفاع:** بموجب اتفاقات المساعدات التقنية والتعاون العسكري دربت فرنسا العديد من جيوش دول المنطقة وقامت أيضا بتجهيزها بأسلحة ومعدات عسكرية، وبلغ حاليا عدد

---

[1] جمال محمد السيد ضلع، التنافس الفرنسي . الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي الافريقي،ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2016، ص114.

[2] Association Survie, L'armée Francaise en afrique,p2, publié sur : https ://survie.org/IMG/pdf

اتفاقيات الدفاع إلى 8 اتفاقيات مع كل من (الكاميرون- إفريقيا الوسطى- جزر القمر، كوت دفوار- جيبوتي – الغابون- السنغال- التوغو)، كما تتضمن هذه الاتفاقيات العديد من البنود غير المعلنة كالحماية ضد التهديدات الداخلية (الإطاحة بالدكتاتوريات على سبيل المثال) في مقابل الحصول على الموارد الإستراتيجية (النفط- الغاز- اليورانيوم...) بصفة تفضيلية بالنسبة لفرنسا.[1]

ثالثا: أهداف السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي:

1-**الهيمنة على منطقة الساحل الإفريقي**: ويكون ذلك عبر الطرق الست التي أشرنا إليها سابق، خاصة التدخل والتواجد العسكري في المنطقة، فلطالما كانت سياسة فرنسا في المنطقة مؤشرا على مكانة فرنسا كقوة كبرى في المجال الدولي وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن دور فرنسا الدولي في مكافحة الإرهاب بوجه عام وتدخلها في ليبيا 2011 ومالي 2013 بوجه خاص قد أكد على قدرة فرنسا على التحرك بمفردها واتخاذ زمام المبادرة في المناطق التي تمثل مصدرا لتهديد المصالح الفرنسية ومصالح شركائها.[2]

2-**مواجهة النفوذ الأمريكي الصيني المتزايد في المنطقة**: إن تأكيد فرنسا على أهمية وجودها في الساحل يكشف بالدرجة الأولى عن إدراكها لمركزية المنطقة كمسرح للتنافس بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية، فتاريخيا أول منافس لها داخل القارة السمراء هو الصين وهو المستثمر الأول في إفريقيا بقيمة 36 مليار دولار سنويا، كما يبلغ التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا 190 مليار دولار وهو حجم يفوق التبادل التجاري للقارة السمراء مع الو.م.أ والهند وفرنسا مجتمعة، حتى أن هناك من يرجح أن تدخل فرنسا في ليبيا 2011 هو لطرد النفوذ الصيني من ليبيا وإفريقيا، أما بخصوص الو.م.ا فقد حرصت على ملأ الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفياتي في المنطقة ومزاحمة التواجد الفرنسي بقوة، خصوصا فيما يتعلق بالدول الفرانكوفونية ولعل إنشائها للقوة العسكرية G5Sahel والتي تجمع بين فرنسا وخمس دول (مالي – النيجر- تشاد- بوركينافاسو- موريتانيا) أكبر دليل على ذلك.[3]

---

[1] Ibid, p 3

[2] رانيا حسين خفاجة، فرنسا وجهود مكافحة الإرهاب في افريقيا تقاطعات الداخل والخارج، القاهرة: دار الاتحاد للطباعة، 2016، ص 165.

[3] يونس بلفلاح، المقاربة الفرنسية الجديدة في افريقيا، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص 4.

3-الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية مع دول المنطقة: تنتشر المؤسسات الفرنسية باختلاف مجالاتها في ربوع القارة الإفريقية ومن أهمها: استثمارات شركة توتال Total في قطاع النفط والطاقة، وألستوم Alstom في النقل، وبويغ Bouygue في البناء والعقار، وأورانج Orange في قطاع الاتصالات، وبي إن باريباBNB Baribasالشركة العامة في قطاع البنوك، إضافة غالى صفقات الطائرات التابعة لإيرباص Airbus، وكذلك صفقات السلاح الفرنسية بالقارة السمراء، كل هذه الأيقونات الفرنسية استفادت كثيرا من الموارد الإفريقية، فمثلا نحو 90% من الطاقة الكهربائية المولدة في فرنسا تنتجها المفاعلات النووية التي تعتمد في عملها بصورة شاملة على اليورانيوم الذي تحصل عليه من النيجر من خلال شركة أريفا Areva واستغلت فرنسا مسألة الأيدي العاملة الرخيصة الثمن وضعف الترسانة القانونية المتعلقة بها، بالإضافة إلى تقديم كافة أنواع الدعم السياسي للدكتاتوريات الإفريقية مقابل الحصول على امتيازات ضريبية ورقابية واسعة[1].

المحور الثامن: مستقبل الصراعات في منطقة الساحل الإفريقي

تواجه منطقة الساحل، الممتدة من شواطئ المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر عند إريتريا بين الصحراء الكبرى والمناطق الاستوائية الإفريقية، أزمات أمنية وإنسانية مستمرة منذ حصول دولها على الاستقلال في الستينيات. وقد أدت عوامل مثل ضعف بنية الدولة ومؤسسات الحكم، والتدهور الاقتصادي، وتأثيرات تغير المناخ، والتدخل الدولي، إلى تغذية التطرف العنيف في جميع أنحاء المنطقة.

وعلى مدى العقد الماضي، تصاعدت حدة أعمال العنف والصراع والجريمة، وتجاوزت الحدود الوطنية وفرضت تحديات كبيرة بالنسبة للأمن الإقليمي والدولي. ومن الواضح أن بؤر هذه التحديات تقع في منطقتي ليبتاكو–غورما وحوض بحيرة تشاد، اللتان تشكل كل منهما مركباً أمنياً بالغ التعقيد والتشابك، فقد شهدت ليبتاكو–غورما، الواقعة في منطقة الساحل الوسطى على الحدود مع بوركينا فاسو ومالي والنيجر، حالة من عدم الاستقرار منذ انهيار الدولة الليبية عام 2011، مما أدى إلى انتشار الأسلحة

[1] فاطمة بيرم، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، 2018، ص 281.

والمقاتلين المسلحين في المنطقة. كما اندلع تمرد الطوارق في شمال مالي من جديد في عام 2012، في أعقاب تدفق المتطرفين، وأدى إلى سعي الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى الحصول على الحكم الذاتي. وقد مكّن الانقلاب اللاحق وانهيار مؤسسات الدولة الحركة الوطنية لتحرير أزواد من إعلان دولة أزواد المستقلة. وقد دفع ذلك بدوره إلى التدخل الفرنسي والدولي في المنطقة.

وقد شهد عام 2023 تحولات كبرى في منطقة الساحل أفضت إلى إعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية في المنطقة، وتزايد خطر الانقلابات: (انقلابي مالي 2021/2020، انقلابي بوركينافاسو 2021، غينيا 2021، انقلاب النيجر ، الغابون ، الانقلابات الدستورية خاصة في التشاد السودان، ....)[1]

شهدت المنطقة ثمانية انقلابات عسكرية في السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يجعل من السهولة بمكان التنبؤ بمزيد من "عدوى الانقلابات" في السنوات القادمة . فقد رحبت الجماهير عموماً بالقادة العسكريين، وكانت الاستجابات الإقليمية والدولية غير فعالة. وتظهر العديد من البلدان نقاط ضعف تجعلها أهدافاً محتملة للانقلابات، مثل: الكاميرون، إذ يتسم نظام الرئيس بول بيا، البالغ من العمر 90 عاماً بالعجز الواضح على نحو متزايد بسبب الخصومات والانقسامات الداخلية. وفي حين عمل بيا جاهداً من أجل "تحصين" نظامه من الانقلابات، فإن المخاوف الصحية أو العجز الدائم من شأنه أن يترك فراغاً في السلطة سوف يدفع بالعسكريين إلى ملئه. وسيتبع ذلك فترة انتقالية عسكرية طويلة ومتقلبة وتغيير كامل للمؤسسات.

وفي السنوات القليلة القادمة ، من المرجح أن يكون التهديد بالانقلاب هو الأعلى في البلدان الخاضعة بالفعل لمجالس حكم عسكرية، ومن غير المرجح أن تؤدي أية انتخابات إلى انتقال سياسي حقيقي للسلطة وعودة العسكريين إلى ثكناتهم. ويبدو أن المجالس العسكرية غير مستقرة على نحو متزايد

[1] سفيان مسعد، الدولة الفاشلة لتفسير الوضع الراهن في دول الساحل الافريقي . دراسة حالة مالي . ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، ص.289.287.

في كل من بوركينا فاسو والنيجر ومالي، الأمر الذي دفع هذه الدول الثلاث إلى التوقيع على وثيقة ليبتاكو–غورما في 16 سبتمبر 2023. وسيكون هذا التحالف بمثابة مزيج من الجهود العسكرية والاقتصادية بين هذه الدول.[1]

ومن الملاحظ أن الانقلابات الأخيرة في مختلف دول الساحل الإفريقي تشترك في قضايا أساسية عامة، من المرجح أن تهيمن على مسارات الأحداث مستقبلا وهي على النحو التالي:

أولاً: ما تزال هشاشة أنظمة الحكم، التي شكلتها فترات طويلة من الحكم الاستعماري وما تلاها من أنظمة ما بعد الاستعمار التسلطية، سائدة في معظم بلدان المنطقة. في حين نجحت بعض الدول الإفريقية في إصلاح هياكل الحكم الخاصة بها، والانتقال إلى ديمقراطيات تعددية، فإن أولئك الذين يعانون من خطر الانقلابات غالباً ما يحتفظون بالسلطة داخل نخب حاكمة محدودة، تجمعها روابط مشتركة داخلية أو انتماءات خارجية.

ثانياً: ظهر جيل جديد من القادة الشعبويين الشباب في القارة الإفريقية، كما رأينا في مالي، إذ تقل أعمار نصف السكان تقريباً عن 14 عاماً. وقد استغل هؤلاء القادة ثورة الإحباطات المتزايدة لدى الشباب نتيجة عدم حصولهم على فرص أفضل، للوصول إلى السلطة غلابا. ومن جهة أخرى فإن المقاربات الأمنية التي تبنتها الجهات الفاعلة الدولية، مثل: فرنسا والأمم المتحدة والولايات المتحدة، في معالجة التطرف العنيف، لم تسفر عن استقرار حقيقي.

وعلى الرغم من الاستثمارات المالية الكبيرة، فقد أدى النهج الأجنبي في المقام الأول إلى تعزيز القدرات العسكرية للجيوش الوطنية دون معالجة الأسباب الجذرية للتمرد والاستياء العام من ضعف الإنجاز وغياب عوائد التنمية. ولعل ذلك كله يعني ضرورة البحث عن رؤى ومقاربات بديلة لتحقيق

[1] محمد زكي فضل، الساحل الافريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع والمآلات، المركز الافريقي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط الالكتروني :
https://afropolicy.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A

الأمن والتنمية في دول الساحل، وهو ما يحتاج إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية التي من غير المرجح أن تتحقق في السنوات القادمة [1].

أولا: تمدد التطرف العنيف

من المرجح أن تظل منطقة الساحل الإفريقي مركز ثقل للجماعات الجهادية المرتبطة بتنظيمي داعش والقاعدة. وسوف يستغل الإرهابيون هناك فشل وهشاشة الدول والمساحات غير الخاضعة للحكم، والتي تتميز بالحدود التي يسهل اختراقها، وضعف الأجهزة الأمنية والمجالس العسكرية الحاكمة. وستواصل الجماعات الجهادية، بما في ذلك جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وولاية الساحل الإسلامية، وولاية غرب إفريقيا الإسلامية، العمل مع الإفلات من العقاب تقريباً، مستغلة فرصة عدم الاستقرار السياسي والأمني ووجود مساحات شاسعة غير خاضعة للحكم.

سيستمر التشدد في جميع أنحاء مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وسيعمل المسلحون على تعميق موطئ قدمهم الإقليمي وتوسيع عملياتهم وشبكاتهم نحو دول أخرى في غرب إفريقيا. ومن المتوقع أن يتصاعد الفراغ الأمني في المنطقة الحدودية بين الدول الثلاث، إذ يبدو أن المجالس العسكرية غير قادرة على سد الفجوة التي خلفها رحيل القوات الدولية في عام 2022. ومن خلال إعطاء الأولوية للرد العنيف، ستؤدي تصرفات الجيوش إلى تكثيف استهداف المدنيين والتوترات الطائفية، مما يسمح للمسلحين بتعزيز شبكات التجنيد وتثبيت أنظمة حكم بديلة. ومع تشتيت انتباه المجالس العسكرية بسبب التحديات الداخلية،

[1] عبد الرحمان حمدي، استشراف الاتجاهات الكبرى في الساحل الافريقي 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط الالكتروني:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/8929/%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%AA%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-2024

ستستمر الجماعات المسلحة في التوسع نحو مناطق جديدة، مما يخلق بؤراً ساخنة جديدة للتشدد، بما في ذلك شمال بنين وتوغو وجنوب غرب مالي وربما جنوب النيجر.

وفي بوركينا فاسو، التي تواجه أعمال عنف إرهابية واسعة النطاق امتدت من مالي، عمدت السلطات إلى مضاعفة أعداد المتطوعين في مليشيا الدفاع المدني لتصل إلى نحو 100 ألف كجزء من تعهد الرئيس الانتقالي إبراهيم تراوري باستعادة الأراضي التي استولت عليها الجماعات الإرهابية منذ عام 2015، والتي تصل إلى قرابة 40% من مساحة البلاد. ويمكن للجماعات المسلحة العنيفة استغلال الفراغ الأمني لبدء عمليات الحصار والاستيلاء في نهاية المطاف على بلدات كبيرة، وفرض سلطتها على مساحات واسعة من الأراضي في شمال مالي أو بوركينا فاسو. ويمكنها بعد ذلك استئناف حملة من الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمصالح الغربية في باماكو (مالي)، أو واغادوغو (بوركينا فاسو)، أو نيامي (النيجر)، كما حدث بين عامي 2015 و2018.

وإلى جانب حركة الشباب في الصومال، من المرجح أن تظل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من بين أقوى الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة وتتطلع إلى توسيع عملياتها من منطقة الساحل إلى غرب إفريقيا الساحلية. ونظراً للمرونة التاريخية التي يتمتع بها التنظيم وميله إلى التكيف والتأقلم عندما يُتاح له الملاذ في الدول الفاشلة، كما حدث في دول حزام الانقلابات العسكرية في الساحل وغرب إفريقيا فإن هذه الجماعة الإرهابية سوف تتمدد وتسيطر على مزيد من الأراضي. [1]

ثانيا: تنامي العداء لفرنسا

هناك اتجاه مهم آخر يجب مراقبته في منطقة الساحل في السنوات القادمة وهو تصاعد المشاعر المعادية لفرنسا. فقد أسهمت العوامل الاقتصادية وانعدام الأمن والمظالم التاريخية في تزايد انعدام الثقة في التدخل الأجنبي، وخاصة من قبل فرنسا. والآن أصبحت استجابة المنطقة للانقلابات العسكرية متأثرة بالمشاعر المعادية لفرنسا، وسوف تشكل معالجة هذه المشاعر أهمية بالغة للحفاظ على الاستقرار.

[1] نفس المرجع السابق.

وتضيف جهود الدول الغربية لمواجهة النفوذ الروسي في منطقة الساحل مزيداً من التعقيد في المشهد الجيوسياسي. فالاستغلال المحتمل للتحديات الاقتصادية والمشاعر المعادية لفرنسا من قبل ضباط الجيش يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي، مما يستلزم إعادة النظر في المقاربات الأمنية الدولية في المنطقة.

يقول المراقبون الأفارقة والفرنسيون إن فرنسا، تحت ضغط المشاعر المعادية لها في عموم الساحل، تتخلى أخيراً عن تقليد ما بعد الاستعمار الخاص بها المتمثل في رابطة "فرانس أفريك" – وهو مصطلح تفوح منه رائحة النفوذ الأبوي وعقد الصفقات الفاسدة بين النخب– مع تضاؤل سلطاتها الاقتصادية والسياسية وتزايد نفوذ القوى الدولية الأخرى مثل: الصين وروسيا. وعلى الرغم من ذلك ما تزال فرنسا موجودة في الساحل إذ لديها قوات عسكرية في تشاد وبعض دول غرب إفريقيا مثل: كوت ديفوار والغابون والسنغال، كما أن هناك الفرنك الفرنسي ونحو 60% من المتحدثين بالفرنسية يقطنون في إفريقيا. بيد أن النقطة الفاصلة والتي سوف تظهر ملامحها مستقبلا تتمثل في إعادة صياغة العلاقات الفرنسية الإفريقية بعيداً عن منظور رابطة "فرانس أفريك" بوجهها الاستعماري القديم.[1]

ثالثا: توسع النفوذ الروسي

يعكس التدافع على النفوذ في منطقة الساحل تفاعلاً معقداً بين المنافسة الدولية، في ظل عودة الانقلابات العسكرية وإعادة التنظيم الاستراتيجي للقوى العالمية. وقد واجهت فرنسا، التي كانت فاعلاً رئيسياً من الناحية التاريخية، تحديات كبرى إذ تأثر وجودها العسكري بالانقلابات، مما أدى إلى انسحاب قواتها وخسارة الشراكات الاستراتيجية. إن التزام وكالة التنمية الفرنسية باستثمار 100 مليون يورو في مشروعات التنمية في المنطقة يسلط الضوء على تحول فرنسا نحو الشرعية الموجهة نحو التنمية. وفي المقابل يلاحظ ابتعاد الولايات المتحدة، التي كانت حذرة في ردها على الانقلاب في النيجر واحتفظت

[1] مزارة زهيرة، الاستراتيجية الأمنية لدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الافريقي . دراسة حالة : الجزائر، فرنسا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات أورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018/2017، ص 362،363.

بقاعدتها العسكرية في أغاديز، عن موقف فرنسا، مما أدى إلى تناقص الثقة بين واشنطن وباريس. ومن ناحية أخرى، تبرز روسيا كفائز كبير، مستفيدة من نهج القوة الناعمة والاستياء المتزايد من السياسات الغربية. ويسهم موقف موسكو بعدم التدخل، إلى جانب المساعدة في تقديم الأسلحة والأمن والغذاء، في زيادة نفوذها في منطقة الساحل. وتعكس الصين، حليفة روسيا، استراتيجية مماثلة، إذ تضع نفسها كأكبر مستثمر أجنبي في إفريقيا وتكتسب السيطرة على سوق النفط في منطقة الساحل من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في تشاد والنيجر. فالأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل، إلى جانب المصالح الاقتصادية والديناميكيات المتطورة للقوة العالمية، تشكل ملامح التكالب الدولي الجديد في المنطقة.[1]

رابعا: تفاقم الآثار المناخية

بينما تتضافر الجهود العالمية من أجل مواجهة تغير المناخ، فإن ظاهرة الاحتباس الحراري تزيد بنحو 50% في منطقة الساحل. ونتيجة لذلك، عانت المنطقة من أسوأ حالات الجفاف والفيضانات أكثر من أي مكان آخر على هذا الكوكب. وعلى الرغم من كونها من بين المناطق التي تتسم بوجود أدنى معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع أنحاء العالم، فإن بلدان الساحل تُعد من بين الدول الأكثر تضرراً من تغير المناخ. وتعاني دول المنطقة من نقص الغذاء، كما يواجه ملايين الأشخاص في المنطقة انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف الذي طال أمده، وضعف إمكانية الحصول على الغذاء، وارتفاع أسعار الحبوب، والتدهور البيئي. وقد خلقت أنماط الطقس المتدهورة هذه مجتمعة حلقة مفرغة

[1] عبد الرحمان حمدي، التمدد الروسي في افريقيا. الأهداف والعواقب، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،على الرابط الالكتروني:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9479/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%89-%D9%81%D9%89-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A8

من الفقر وعدم الاستقرار والعنف الطائفي. وتشير التقديرات إلى أن 13.5 مليون شخص آخرين قد يقعون في براثن الفقر بحلول عام 2050 إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تغير المناخ.

لقد تحول الوضع من سيئ إلى أسوأ في معظم أنحاء المنطقة، وأصبحت الأزمة حقيقة واقعة بالنسبة لملايين الأشخاص في بلدان الساحل، الذين لا يحصلون على مياه الشرب الصالحة ولا على مرافق الصرف الصحي. ونتيجة لذلك، يواجه الناس في المنطقة تفشي أمراض متعددة مثل: الكوليرا والحصبة، وتستمر حالات الأمراض التي يمكن الوقاية منها مثل: شلل الأطفال والملاريا والتهاب السحايا والتهاب الكبد في التزايد. وتضع هذه الأمراض ضغطاً كبيراً على أنظمة الرعاية الصحية المحدودة أصلاً في المنطقة. وبالمثل، فإن تأثير الأمراض لا يقتصر على الصحة البدنية، بل يمكن أن تكون له أيضاً عواقب اجتماعية واقتصادية. فعندما يصاب الأفراد بالمرض، قد لا يتمكنون من العمل أو إعالة أسرهم، مما يؤدي إلى فقدان الدخل وزيادة مستويات الفقر في المنطقة.

وعندما يؤدي تغير المناخ إلى أضرار بالغة، فمن المرجح أن يؤدي فقدان سبل العيش إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي مستقبلا. على سبيل المثال، وجد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن تغير المناخ في منطقة الساحل أدى إلى تدهور سبل العيش، والصراعات على الموارد، وتوسيع نطاق تجنيد الجماعات المسلحة. كما حدثت ثمانية انقلابات في دول الساحل – كما ذكرنا آنفاً– خلال السنوات الثلاث الماضية. وعلى نطاق أوسع، يزيد السخط المجتمعي إزاء عدم القدرة على التكيف مع تغير المناخ من احتمال حدوث تغييرات أكثر دراماتيكية في الحكومات خلال الفترة المقبلة.[1]

خامسا: تزايد معدلات الهجرة

بالإضافة إلى ذلك، تظل منطقة الساحل نقطة عبور رئيسية للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الدول الساحلية الشمالية ثم إلى أوروبا. ومن الممكن أن يؤدي المزيد من العنف إلى زيادة كبيرة في معدل النزوح والهجرة من المنطقة، مما يؤدي إلى تفاقم الضغوط على الدول الإفريقية الشمالية

[1] نفس المرجع السابق.

والساحلية وأوروبا. لقد كانت منطقة الساحل واحدة من المناطق التي تشهد أكبر حركة هجرة على هذا الكوكب. أما في السنوات الأخيرة وفي ظل خطورة الأزمة، فقد تكثف هذا الحراك سواءً على شكل هجرة داخلية أم عبر الساحل أم نحو المغرب العربي.

لقد كانت منطقة المغرب العربي تقليدياً نقطة عبور للهجرة من جنوب الصحراء الكبرى في طريقها إلى أوروبا. ومن أجل الوصول إلى هذه الوجهة هناك ثلاثة طرق رئيسية عبر شمال غرب إفريقيا: الأول والأكثر ازدحاماً هو طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، الذي يصل إلى إيطاليا أو مالطا عبر ليبيا أو تونس أو الجزائر؛ أما الطريق الثاني، وهو طريق غرب البحر الأبيض المتوسط، فيصل إلى إسبانيا من الجزائر والمغرب؛ وأخيراً، يربط طريق غرب إفريقيا المغرب بجزر الكناري الإسبانية. ولذلك فإن المغرب والجزائر وليبيا وتونس هي مناطق العبور الرئيسية. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، تغيرت اتجاهات الهجرة في المنطقة. فارتفاع مستوى الرخاء والاستقرار في بلدان شمال غرب إفريقيا، فضلاً عن الروابط الثقافية والدينية والاقتصادية لهذه الدول مع منطقة الساحل، وتفاقم الأزمة المذكورة، جعل من المغرب العربي وجهة للهجرة. ويشجع هذا الاتجاه أيضاً إغلاق الحدود في أوروبا وتشديد سياسة الهجرة، مما يجعل من الصعب على المهاجرين الوصول إلى القارة الأوروبية عبر الطرق التقليدية.

إن تعقيد الوضع لا يمكن إنكاره، ولذلك فمن الضروري أن تكون التدابير المتخذة متعددة الأبعاد. ومن أجل الحد من تدفق الهجرة نحو الشمال، من المهم الحفاظ على الإجراءات الحالية في منطقة الساحل وزيادة التعاون بين الجهات الفاعلة الإقليمية والبلدان المستقبلة للهجرة والعبور والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يكون للاستراتيجيات المعتمدة حالياً في منطقة الساحل تأثير فوري، لأن تحقيق الاستقرار يتطلب اتخاذ تدابير مستمرة ومستدامة، وتظهر فعاليتها على المدى المتوسط والطويل. وعليه فإن الهجرة إلى الشمال أصبحت بالفعل ظاهرة مستمرة ولن تتوقف عن التزايد في السنوات المقبلة، لذا يتعين على بلدان المغرب العربي أن تواصل وتكثف جهودها للحد من الآثار السلبية المحتملة للهجرة.[1]

[1] شاكر ظريف، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 13، جوان 2016، ص 16.

سادسا: تراجع دور "الإيكواس"

أحد الاتجاهات المستقبلية في منطقة الساحل يرتبط بالديناميكيات المتطورة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" والتعاون الإقليمي. لقد كشف رد الفعل على انقلاب النيجر عن انقسامات عميقة داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، إذ دعت الدول الساحلية إلى التدخل بينما رفضت الدول الثلاث الحبيسة، مالي وبوركينا فاسو والنيجر، مثل هذا التدخل. ويؤكد إنشاء تحالف ليبتاكو-غورما هذا الانقسام. وبينما يركز هذا التحالف في البداية على التعاون الدفاعي والاقتصادي، فإن ظهوره يمكن أن يؤدي إلى تعقيد المفاوضات من أجل التحول الديمقراطي في المنطقة. علاوة على ذلك، تسببت العقوبات التي فرضتها "الإيكواس" في صعوبات كبيرة في النيجر، مع وصول تداعيات سلبية شديدة الوطأة على المجتمعات الحدودية في نيجيريا المجاورة. وقد أدى هذا إلى شلل الاقتصاد عبر الحدود الممتدة بين نيجيريا والنيجر، وتعطيل سبل العيش، وتفاقم التحديات الإنسانية، وتعريض العديد من مشروعات البنية التحتية والغاز التي يمكن أن تعزز التجارة الإقليمية للخطر. في الواقع، من مصلحة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التوصل إلى حلول دبلوماسية ملموسة للأزمة مع دول تحالف ليبتاكو-غورما، مع الأخذ في الاعتبار الدور الأساسي الذي تؤديه دول هذا التحالف في منع انتشار الإرهاب إلى الدول الساحلية في غرب إفريقيا.

وعلى أية حال تواجه "الإيكواس" في المستقبل القريب ثلاثة سيناريوهات محتملة لدورها المستقبلي في الحوكمة والتعاون الإقليمي: يتمثل أولها في تعزيز الرؤية المدافعة عن المعايير المتفق عليها، مع قيام بقية أعضاء المجموعة بتبني مواقف صارمة ضد التغييرات غير الدستورية من خلال العقوبات والردع العسكري.

ويقترح السيناريو الثاني حلولاً استباقية، إذ تعالج دول الجماعة الأسباب الجذرية للانقلابات، وتتفاوض على معايير واضحة لإعادة قبول المجالس العسكرية. وأخيراً، يشير سيناريو التفكك المعياري إلى التحول بعيداً عن الطموحات الديمقراطية، مع إعطاء قادة الجماعة الأولوية للتهديدات الملحة والتعجيل بإعادة إدماج المجالس العسكرية، بغض النظر عن عودتها إلى الحكم الديمقراطي. ويتوقف

كل سيناريو على عوامل معينة مثل: الدعم الدولي، واستعداد القادة لتقبل المساءلة، والهدف الإقليمي المشترك.[1]

خاتمة:

يمكن القول في ختام هذا الموضوع أن التعمق في دراسة ظاهرة الأمن في الساحل الافريقي تحيلنا الى الوقوف على مدى التعقد والتشابك في التفاعلات الجيوسياسية والأمنية والتنموية التي تؤثر على استقرار هذه المنطقة الحيوية، فرغم وفرة المبادرات الدولية والإقليمية الهادفة الى دعم دول الساحل ، الا ان النتائج المتحققة لا تزال محدودة في ظل استمرار الأزمات السياسية وتنامي التهديدات الأمنية، وغياب مقاربات شاملة تراعي خصوصيات السياق المحلي، وقد بات الساحل الافريقي نموذجا حيا للكيفية التي تتداخل بها العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل مسارات الدول، مما يستدعي مقاربات متعددة الأبعاد تتجاوز الحلول العسكرية نحو تعزيز الرشيد والاستثمار في التنمية ، وتفعيل الأطر الإقليمية القادرة على صياغة حلول منبثقة من واقع المنطقة ذاته، وفي ظل التحولات المتسارعة في موازين القوى على الساحة الدولية تظل منطقة الساحل مرشحة لتكون مسرحا متجددا لصراع النفوذ ، وهو ما يفرض على الفواعل الافريقية إعادة النظر في استراتيجياتها الخارجية لضمان اكبر قدر من الاستقلالية والسيادة ضمن بيئة دولية متغيرة.

[1] مركز الامارات للسياسات، مابعد الإيكواس . مستقبل تحالف دول الساحل الافريقي . ، على الرابط الالكتروني:
https://epc.ae/ar/details/brief/ma-baed-al-ecowas-mustaqbal-tahaluf-dual-alsahil-alafriqi

قائمة المراجع:

باللغة العربية

أولا: المصادر

1. الموسوعات:

ـ ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، موسوعة لسان العرب، المجلد الحادي عشر، بيروت، دار صادر، ، د س ن .

2. التقارير:

ـ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الإجراءات المتخذة من قبل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، تقرير خاص بالأمم المتحدة، متوفر عبر الرابط الالكتروني:
http://www.un.org/arabic/terrorisme/strategieJimplementation.shtml

ـ باكير علي حسين ، التنافس الدولي على افريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، 2009.

ـ تقارير خاصة، مؤشر الدول الهشة، لتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، فيفري 2020.

ثانيا: المراجع

أ. الكتب:

1. أبو عيانة فتحي محمد ، **دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001.

2. احمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في افريقيا**، جامعة القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

3. العمر فاروق عمر عبد الله ، **دول القوة ودول الضعف**، القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 2005.

4. تشومسكي نعوم ، **الدول الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية**، تر.ساسي الكعبي، لبنان: دار الكتاب العربي، 2007.

5. حمدي عبد الرحمان، **افريقيا والقرن الواحد والعشرون ـ رؤية مستقبلية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 1997.

6. خفاجة رانيا حسين ، **فرنسا وجهود مكافحة الإرهاب في افريقيا تقاطعات الداخل والخارج**، القاهرة: دار الاتحاد للطباعة، 2016.

7. مصلوح كريم ، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا**، ط 1، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2014.

8. كوليير بول ، **مليار نسمة تحت خط الفقر**، تر: هيثم جودت نشواتي، المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، 2010.

9. ضلع جمال محمد السيد ، **التنافس الفرنسي ـ الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي الافريقي**،ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2016.

ب ـ المجلات:

1. برقوق أمحند ، الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر (2008).

2. بخوش مصطفى: منطقة الساحل الافريقي بين الابعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر (2008).

3. رودني وولتر ، أوروبا وتخلف افريقيا، تر. أحمد القصير، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 34، (2016).

4. مهابة أحمد، عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، (1999).

5. مشاور صيفي ،دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الافريقي ، مجلة الحوار الفكري، جامعة ادرار ، قسم العلوم السياسية ، (2013)

6. علاق جميلة ، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، جامعة سطيف 2، العدد 19، ديسمبر (2014).

.

7. شكري عزالدين ، أزمة الدولة في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر (1992).
8. يخلف عبد السلام ، منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة الى مسؤولية الحماية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03.

ج . الرسائل الجامعية:

1. بالة عمار ، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري . مالي أنموذجا . أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة 01 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017.
2. بريهوش مريامة ، تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في افريقيا: دراسة حالة دول غرب افريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ففي العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2022/2021.
3. بروال الطيب ، الأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م دفي العلوم السياسية تخصص الأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1، 2019/2018.
4. بلفلاح يونس، المقاربة الفرنسية الجديدة في افريقيا، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018 . بيرم فاطمة ، دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، 2018.
5. رسولي أسماء ، مكانة الساحل الافرقي في الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
6. ظريف شاكر ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية: التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية،2010/2009.

7. مستاك يحي محمد لمين ، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.

8. مزارة زهيرة، الاستراتيجية الأمنية لدول الإقليمية تجاه منطقة الساحل الافريقي . دراسة حالة : الجزائر ، فرنسا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات أورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018/2017.

9. مسعد سفيان، الدولة الفاشلة لتفسير الوضع الراهن في دول الساحل الافريقي . دراسة حالة مالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3.

10. قلاع الضروس سمير ، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

د . المواقع الالكترونية :

1. العلوي الحسين الشيخ ، منطقة الساحل الافريقي ومعبر الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط الالكتروني:

http//:studies .aljazeera.net/reports/2015/08/201583193522703203.HTM

mahdi taje et autre,la securité du sahara et du sahel, France, CEREM , December 2009.

2. حمدي عبد الرحمان ، استشراف الاتجاهات الكبرى في الساحل الافريقي 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/8929/%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%AA%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-2024

3. حمدي عبد الرحمان ، التمدد الروسي في افريقيا. الأهداف والعواقب، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9479/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%89-%D9%81%D9%89-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A8

4. فضل محمد زكي ، الساحل الافريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع والمآلات، المركز الافريقي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط الالكتروني :

https://afropolicy.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A

5. مركز الامارات للسياسات، مابعد الإيكواس . مستقبل تحالف دول الساحل الافريقي . ، على الرابط الالكتروني:

https://epc.ae/ar/details/brief/ma-baed-al-ecowas-mustaqbal-tahaluf-dual-alsahil-alafriqi

ثانيا: باللغة الأجنبية

1-Etienne Gillon et autres, Pluri dictionnaire Larousse , Librairie Larousse , Paris , France, 1977 .

2-The Editors of Encyclopedia Britannica , Encyclopaedia Britannica, viewed 6/12/2024 http//:www.vritannica.com/place/sahel/

3-Jaques Giri, le sahel au XXléme ; un essai de reflexion prospective sur les sociétés sahéliennes, Paris: Karthala, 1989.

4-Club de Sahel et del'afrique de L'oust, Existe.til des guerres justes ?, le monde diplomatique ,N 38, mai .juin 2009.

5-Girard . Francois Dumont, La Geopolitique des population du sahel, dans: La Sécurité du sahara et du Sahel, Cahier du CREM , n 13, Paris, Décember 2009.
6-Massa Coulibaly , Anne Hatloy, les questions religieuses et ethniques au sud de mali, Rapport Fafo , n .06.2015 .
7-United States Department of State, Human Rights and labor, niger 2013 .
8-Yvan Jonchay, l'infrastructure de depart du sahara et de l'organisation commune des regions saharienne O.C.R .S ,revue de geographie de lyon , vol 32,N 4, 1957.
9-Krista Hendry, From Faild to Fragile :Renaming the Inde, in fragile State Index 2014, USA Washington, Found For Peace , 2014, P8 .
10- Fragile States Index 2015, The Found For peace.
http://fsi.fundforpeace/org
11- Mokrane chebbine, L'algerie face au péril Malien: dévelopment inquiétants de la situation sécuritaire aux frontiére, journal midi libre, désponible au site electronique:
http://www.djazaires.com/fr/1204100101.
12- Elli Stephane, Briefing : The Pan.Sahel initiative, African affairs, vol 103, no412, july2004.
Association Survie, L'armée Francaise en afrique, publié sur :
https ://survie.org/IMG/pdf

الفهرسة :

أولا: الخرائط والأشكال

الخريطة أو الشكل	الصفحة
الخريطة رقم01 : الحدود الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي	**08**
الخريطة رقم02: الموارد الطاقوية في منطقة الساحل الافريقي	**13**
الخريطة رقم 03: الموارد الأولية الموزعة بدول الساحل الافريقي	**15**
الخريطة رقم04: الموارد المائية في دول الساحل الإفريقي	**16**
الخريطة رقم 05: الكثافة السكانية لدول قلب منطقة الساحل الافريقي	**20**
الخريطة رقم 06: خطوط الإنقسام والتعدد الإثني بدول الساحل الافريقي	**24**
الخريطة رقم 07: حالة الإستقطاب لدول الساحل الافريقي وسط جملة من المركبات الأمنية الإقليمية	**30**
الشكل رقم01: وجهات صادرات النفط الافريقية لسنة 2011	**51**

ثانيا: المحتويات:

العناوين	الصفحات
مقدمة:	02
محتوى المادة:	03
المحور الأول: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي.	04
تعريف منطقة الساحل الافريقي	04
خصائص الجغرافيا السياسية في منطقة الساحل الإفريقي	12
أولا: الخصائص الطبيعية	12
ثانيا: الخصائص الجيوسياسية للسكان	17
المحور الثاني: جذور وأسباب الصراعات في الساحل الإفريقي	21

أولا: الأزمات الداخلية في الساحل الافريقي	21
ثانيا : الوضع السياسي في الساحل الافريقي	21
ثالثا: المشكلة الاثنية في منطقة الساحل الافريقي	22
المحور الثالث: المسار التاريخي للصراعات في منطقة الساحل الإفريقي	24
المحور الرابع: المقاربات الأمنية لدراسة المعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي	27
1. مقاربة مركب الأمن الإقليمي	27
2. مقاربة الدولة الفاشلة	31
3. مقاربة المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني	37
المحور الخامس: إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي.	39
أولا: التنمية رهان الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي	40
ثانيا: التعاون في مكافحة الإرهاب وتجريم دفع الفدية.	43
ثالثا: الحوار السياسي المنتج للحلول السلمية (الوساطة الدبلوماسية الجزائرية)	45
المحور السادس: الإستراتيجية الأمريكية تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي	46
أولا: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي	46
ثانيا: آليات الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي	48
المحور السابع: الإستراتيجية الفرنسية تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي	51
أولا: الإستراتيجية الفرنسية للحفاظ على علاقة السيطرة والهيمنة على دول الساحل	52
ثانيا:آليات التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي	53
ثالثا: أهداف السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي	54
المحور الثامن: مستقبل الصراعات في منطقة الساحل الإفريقي	55
أولا: تمدد التطرف العنيف	58
ثانيا: تنامي العداء لفرنسا	59

ثالثا: توسع النفوذ الروسي	60
رابعا: تفاقم الآثار المناخية	61
خامسا: تزايد معدلات الهجرة	62
سادسا: تراجع دور "الإيكواس"	64
خاتمة	65
قائمة المراجع	66
الفهرس	72